



الموسم الثاني
للانصات المركزي

مراسم استقبال مهيبة ومباحثات مثمرة لرئيس الجمهورية في قبرص

المصدر

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 29

الثلاثاء

2023/12/12

No. : 7875

دفاع بطولي

قوات مكافحة الإرهاب أصبحت درع الدفاع عن كوردستان
يوم في أربيل ويوم في كركوك، إلى مخمور وجلولاء وخانقين



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

- الرئيس بافل: الحوار والتفاهم والالتزام بالدستور للتغلب على المشكلات
- د. خسرو لأهالي خانقين: ننتظر منكم المشاركة الفاعلة في الانتخابات
- عماد أحمد: هذه الانتخابات مصيرية
- انتقادات كردية للخطاب الانتخابي لبعض الجهات في كركوك
- دعم واسع للقائمة ١٣٤ من قبل وجهاء وعشائر نينوى
- **الاتحاد الوطني: سنمثل الطيف المجتمعي بعيدا عن الانتماءات**
- زكار حاج حمة: الاتحاد الوطني مع إجراء الانتخابات ومحاولات تأجيلها عقيمة
- **في ذكرى يوم النصر.. دفاع بطولي للاتحاد الوطني**
- **مراسم استقبال مهيبة ومباحثات مثمرة لرئيس الجمهورية في قبرص**
- رئيس الجمهورية: مناسبة طيبة للنهوض بالعلاقات بين قبرص والعراق وتطويرها
- رئيس الجمهورية يستقبل السفراء العرب المعتمدين لدى قبرص
- السوداني ووفد الاقليم: أهمية زيادة التنسيق لحل المشاكل العالقة
- السوداني : فعلنا قانون الناجيات الإيزيديات
- القاضي زيدان يدعو لإعادة النظر بالقوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان
- وزير العدل يؤكد الالتزام بمعايير حقوق الانسان

الرئيس مام جلال... حوار ومواقف للتاريخ

- **مام جلال:**
- -السياسة التي تتجرد من الاخلاق والقيم هي سياسة انتهازية
- -الامن والمصالحة ضرورة حياتية لضمان الوحدة الوطنية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- زهير كاظم عبود: استقلالية القضاء العراقي

المرصد السوري و الملف الكردي

- الإدارة الذاتية في ظل الوضع السوري الراهن
- البروفيسور حميد بوزرسلان: لا فرق بين ما يحدث في شمال وشرق سوريا وغزة
- آسيا عبد الله: الصراع في الشرق الأوسط وصل مرحلة خطيرة
- 20 قاعدة أميركية في شمال شرقي سوريا لمحاربة «داعش»

رؤى و قضايا عالمية

- الإسلاموية على الحافة
- الكرد في الشرق الأوسط بين تناقضات الشرق والغرب
- غسان شربل : أوجاع اليوم التالي
- الاخيرة: انه خطاب عنصري بامتياز

العدد: 7875 ... 12-12-2023





الحوار والتفاهم والالتزام بالدستور للتغلب على المشكلات

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاحد ٢٠٢٣/١٢/١٠ في دباشان، يان بريم القنصل الفرنسي الجديد في اقليم كوردستان. وخلال لقاء حضره نزار آميدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، جرى بحث آخر المستجدات السياسية في الاقليم والعراق، حيث تم التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين القوى والأطراف السياسية بهدف صون الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات. وبعد تقديم التهنئة للقنصل الفرنسي الجديد وتأكيد دعم الاتحاد الوطني له لإنجاز مهامه وتعزيز العلاقات الثنائية، أوضح الرئيس بافل جلال طالباني موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني إزاء الأحداث والتطورات الراهنة، وقال: «التغلب على المشكلات وإنهاء الخلافات، وخاصة المشكلات بين الاقليم وبغداد، منوط بالحوار والتفاهم والالتزام بالدستور، وهذا هو طريق الصواب الذي اتبعناه من أجل ضمان الاستحقاقات المالية للاقليم وإبعاد حياة ومعيشة المواطنين عن الصراعات».



د. خسرو گول محمد لأهالي خانقين: نتظر منكم المشاركة الفاعلة في الانتخابات

زار الدكتور خسرو گول ممثل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني للمكتب السياسي ومجالس القيادي والمصالح العليا والدعم، برفقة لطيف نيرويي عضو المجلس القيادي مسؤول بورد الاعلام والوفد المرافق لهما، مدينة خانقين، وكان في استقبالهم شيركو ميرويس مسؤول مركز تنظيمات خانقين واعضاء المركز وعدد من المرشحين لانتخابات مجلس محافظة.

وخلال اجتماع جماهيري واسع تقدم الدكتور خسرو گول بالشكر الى اهالي خانقين لما أبدوه من الحرص والاخلاص والمواقف الشجاعة، وقال: « كان الرئيس مام جلال حريصا على خانقين واهالي المدينة ، وكانت جل محاولات فخامته لتحقيق وتطوير ثقافة التعايش والاخوة في المنطقة، واليوم يسير الرئيس بافل على نهج وسياسة الرئيس مام جلال والاتحاد الوطني القائم على مبدأ التعايش وتقديم خدمات اكثر وبيذل جهودا حثيثة لتقديم الخدمات لاهالي خانقين الذين هم جزء مهم وحيوي وقدموا تضحيات خلال مسيرة النضال القومي والثوري لشعبنا.

ودعا الدكتور خسرو اهالي خانقين الى ضرورة التوجه نحو صناديق الاقتراع بحماس والتصويت يوم 2023/12/18 للقائمة 120 قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومرشحيها ذوي الكفاءة والخبرة وتسجيل النصر كما كانوا في مقدمة المسيرة الديمقراطية والمدنية والقومية».

كما تقدم لطيف نيرويي بالشكر الى اهالي خانقين الذين وقفوا دوما في صفوف الدفاع والنضال وكانوا جزءا من النضال والدفاع من اجل القضية الكوردية، وينتظر منهم اليوم الحرص نفسه لانجاح اتحادهم في الانتخابات. من جانبه عبر شيركو ميرويس عن شكره لزيارة الوفد و اشار الى نشاطات المرشحين ورفاق المركز مطالبا ببذل اقصى الجهود لانجاح القائمة 120 قائمة الاحاد الوطني الكوردستاني.



عماد أحمد: هذه الانتخابات مصيرية

وصف عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني عماد أحمد، الاثنين، الانتخابات المحلية المقبلة بالمصيرية، معتبرا أن حزبه يسعى لنيل معظم الأصوات في المناطق المستقطعة.

وتفقد عماد أحمد مركزي الاتحاد الوطني في مدينتي كلار و خانقين، مبينا أن الزيارة جاءت لـ"دعم مرشحي الحزب في انتخابات مجالس المحافظات المقررة الاثنين المقبل".
وقدم خلال اجتماع حزبي عقد في مدينة خانقين، الشكر باسم رئيس الاتحاد الوطني بافل جلال طالباني لأهالي المدينة نظرا للدعم الذي أبدوه في نصره الحزب".
وأكد أن "الانتخابات المحلية القادمة مصيرية، والاتحاد الوطني أجرى كل الاستعدادات اللازمة لنيل معظم الأصوات في مدن المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم".



انتقادات كردية للخطاب الانتخابي لبعض الجهات في كركوك

انتقد ستران عبدالله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني، الخطاب الانتخابي لبعض الجهات في كركوك، وفيما اتهمها بالدفع باتجاه التصعيد والفرقة العروبية، حذر من دق إسفين الخلاف بين مكونات المحافظة. وقال عبدالله في مقال بعنوان «خطاب عنصري بامتياز»: «إنه خطاب عنصري بامتياز وإلا ما معنى أن تشحذ الهمة القبائلية والاستقطاب القومي في حملة انتخابات ديمقراطية تتعلق بالإدارة المحلية والخدمات وهي لكل المكونات إذا كانت الإدارة منصفة وتفكر ببعد نظر وطني وعدالة مسؤولة».

وتساءل ستران عبدالله «ما دخل العقل واليشماخ في التباري الديمقراطي إذا كان الخطاب السياسي خطابا معقولا ينبع من الروح الوطنية والتعايش بين المكونات في كركوك؟».

وتابع: «لقد اقتنعنا في السابق أن التعريب البعثي فيما مضى كان تعريبا سلطويا صداميا لا دخل للمكون العربي بهذا الظلم والتفرقة الوطنية»، مستدركا أن «بعضا من الخطاب الانتخابي يدفع باتجاه التصعيد والفرقة العروبية في مدينة حساسة مثل كركوك عانت في السابق ما عانت من تمييز ومن دق إسفين الخلاف بين المكونات»، متسائلا أيضا «فهل من متعظ وهل هناك من يستوعب الدرس التاريخي؟».



دعم واسع للقائمة ١٣٤ من قبل وجهاء وعشائر نينوى

أكد شالو كوسرت رسول، أن نينوى محافظة تحظى بأهمية خاصة، مشيراً إلى أن الانتخابات المحلية فرصة مؤاتية لخدمة أبناء المحافظة. وأعرب شالو كوسرت رسول خلال تفقده الأحد، مراكز خاصة بإدارة الحملة الانتخابية لقائمة اتحاد أهل نينوى، عن دعمه لمرشحي القائمة، معتبراً أن انتخابات مجالس المحافظات فرصة مؤاتية لتحقيق قائمة اتحاد أهل نينوى والاتحاد الوطني نسبة كبيرة من الأصوات في الانتخابات لخدمة أبناء المحافظة. وأكد أن «نينوى تحظى بأهمية خاصة لدى الاتحاد الوطني وتحتل مكانة مميزة، وهو يسعى لخدمة المدينة وأبنائها».

* * على صعيد متصل، أشاد الاتحاد الوطني الكردستاني، بمساعي وجهاء محافظة نينوى لنصرة قائمة «اتحاد أهل نينوى» الرقم ١٣٤، في انتخابات مجالس

المحافظات المقرر إجراؤها في ٢٠٢٣/١٢/١٨.

جاء ذلك خلال زيارة أجراها شالو كوسرت رسول، لرئيس القائمة دلدار زيباري وجوهر هركي والشيخ أحمد حمود طه أمير قبيلة الجحيش في نينوى. وأشاد رسول بمساعي وجهود تلك الشخصيات لدعمهم قائمة اتحاد أهل نينوى ونصرتها، معرباً عن أمله في أن يلعبوا دوراً مؤثراً في دعم مرشحي الاتحاد الوطني لنيل مقاعد في مجلس محافظة نينوى خدمة لأهالي المحافظة.

الواجب يستدعي منا خدمة الإيزديين وإعادة أبنائهم من المخيمات

وكذلك دعا عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني شالو كوسرت رسول، الاثنين، المواطنين إلى التصويت في الانتخابات المحلية المقررة في ١٨ كانون الأول ٢٠٢٣. جاء هذا في كلمة لرسول خلال زيارة أجراها لناحية بعشيقة ولقائه بأهالي المدينة، بحسب بيان صادر عن مكتبه الإعلامي تلقته قناة المسرى. وأشار رسول في كلمته إلى أهمية الدور الذي يلعبه الكرد الإيزديون في المجتمع، داعياً إياهم إلى التصويت في الانتخابات المحلية المقبلة والسعي لدعم مرشحي قائمة "اتحاد أهل نينوى" للوصول إلى مجلس المحافظة لخدمة أبنائهم المكون. وقال رسول إن "الواجب يستدعي منا العمل على خدمة الإيزديين والمضي في إعادة النازحين من المخيمات إلى أماكنهم الأصلية"، مؤكداً أن "الاتحاد الوطني يضع خدمة ساكني مدينة الموصل نصب عينه ويسعى لتحقيق ذلك بكل ما أتى من قوة". ووفقاً لمكتبه الإعلامي فإن شالو كوسرت رسول التقى خلال زيارته للمدينة بالشيخ "كوجك بركات"، وأثنى على جهوده والدور الإيجابي الذي أداه لخدمة المنطقة، داعياً إياه لدعم مرشحي قائمة "تحالف أهل نينوى" المرقمة ١٣٤ في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة.

هذه الانتخابات فرصة مهمة لتقديم الخدمة للمواطن

الى ذلك وخلال كلمة في تجمع انتخابي أقيم في ناحية وانه ضمن محافظة نينوى، أكد شالو كوسرت رسول، أن الانتخابات المحلية المقبلة محطة مهمة لتقديم الخدمة للمواطن. ودعا إلى دعم قائمة اتحاد أهل نينوى في الانتخابات القادمة ومن ضمنها مرشحو الاتحاد الوطني الكردستاني. وأشار رسول في كلمته إلى المكانة الخاصة والأهمية الكبيرة التي تتمتع بها نينوى من ضمن المحافظات الأخرى، معتبراً أن الانتخابات المحلية المقبلة محطة وفرصة لخدمة أهالي ناحية وانه دون تمييز.



الاتحاد الوطني: سمثل الطيف المجتمعي بعيدا عن الانتماءات

أكد الاتحاد الوطني الكردستاني، الاثنين، أن ممثليه في مجالس المحافظات القادمة سيمثلون مختلف ألوان الطيف المجتمعي العراقي، بعيدا عن كل الانتماءات القومية والدينية والمذهبية.

وقال بيان لمكتب متحدث الحزب سعدي أحمد بيبره إن الأخير "استقبل، في أربيل، وفدا من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي برئاسة المستشار السياسي السابق في البعثة لورانس ليو"، مبينا أن "اللقاء بحث آخر مستجدات المشهد السياسي في العراق وإقليم كردستان، لا سيما المباحثات بين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني حول مجمل الملفات المتعلقة بالشأن السياسي والأمني في الإقليم".

وأضاف البيان أن "اللقاء ناقش في جانب آخر منه الحملة الانتخابية لانتخابات مجالس المحافظات المقبلة، حيث أكد بيبره أهمية إجراء الانتخابات في موعدها وبما تراعي الشفافية والنزاهة، مشددا على ضرورة سير الحملة الانتخابية بسلاسة وهدوء بعيدا عن التوترات والمشاحنات".

وقال متحدث الاتحاد الوطني سعدي أحمد بيبره بحسب البيان إن "ممثلينا في مجالس المحافظات المقبلة سيؤدون دورا مهما في خدمة أبناء محافظاتهم، وسيمثلون مختلف ألوان الطيف المجتمعي العراقي، بعيدا عن كل الانتماءات القومية والدينية والمذهبية".



رزكار حاج حمه: الاتحاد الوطني مع إجراء الانتخابات ومحاولات تأجيلها عقيمة

أكد رزكار حاج حمه عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب الانتخابات للاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال لقاء مع الموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات انتهت جميع الاستعدادات اللوجستية والفنية والتدريبية لاجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعدها المحدد، وان بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني والاطراف السياسية الاخرى تؤكد ضرورة اجراء الانتخابات في موعدها المحدد. فيما يأتي نص اللقاء:

*** كيف اجري مكتب الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني الاستعدادات لخوض الانتخابات في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها؟**

- نحن في مكتب الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني، ووفقا للموعد الذي حددته الحكومة الاتحادية لاجراء انتخابات مجالس المحافظات اجرينا جميع الاستعدادات لخوض انتخابات مجالس المحافظات في يوم 2023/12/18، وفي بعض المحافظات دخلنا في تحالفات مع عدد من الاطراف السياسية.

*** هل هناك اي طرف يطالب بتأجيل الانتخابات في المحكمة الاتحادية؟**

- ان بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني والاطراف السياسية الاخرى كذلك تؤكد ضرورة اجراء

الانتخابات في موعدها المحدد. ومن الواضح ان بعض الاطراف السياسية وخاصة في كركوك، قدمت شكاوى لدى المحكمة الاتحادية لتأجيل الانتخابات، وتلك الاطراف التي سجلت تلك الدعوى تستحوذ على جميع المناصب في محافظة كركوك وحتى منصب المحافظ، وهي تعتقد أن الانتخابات المقبلة ستحدث تغييرات كبيرة في جميع المناصب وخاصة منصب المحافظ.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني عندما دخل الى العملية الانتخابية في كركوك والمناطق الكوردستانية الاخرى لديه جماهير وشعبية كبيرة وجميع المواطنين في كركوك والمناطق المستقطبة سيصوتون للاتحاد الوطني الكوردستاني، والاطراف التي تسعى الى تأجيل الانتخابات تريد الإبقاء على الاوضاع في كركوك كما هي الآن وبقاء استحوادها على جميع المناصب.

* الى أين وصلت الاستعدادات للانتخابات؟

- الاتحاد الوطني الكوردستاني، كسائر الأحزاب السياسية العراقية، أجرى الاستعدادات اللازمة لانتخابات مجالس المحافظات، ويدعم اجراء انتخابات نزيهة وشفافة، ولاسيما في كركوك. وأضاف: «أي محاولة لتأجيل الانتخابات في كركوك، فضلا عن كونها محاولة عقيمة وفاشلة، فهي في الوقت نفسه حرمان حوالي ٨٠٠ ألف مواطن من حق التصويت، والاتحاد الوطني الكوردستاني سيقف ضد هذه المحاولة».

وأوضح مسؤول مكتب الانتخابات قائلاً: «الانتخابات لم تجر في كركوك منذ أكثر من ١٧ عاماً، وإن تم تأجيلها أكثر من ذلك سيؤدي الى إضعاف الثقة بين المصوتين والسلطة السياسية في العراق، مع ذلك الحملات الانتخابية مستمرة منذ أكثر من شهر كما تم تخصيص ميزانية ضخمة لها من قبل الحكومة، وتأجيل الانتخابات يسفر عن هدر كبير في المال العام»، مشيراً الى أنه «ليست هناك أي ذريعة لتأجيل الانتخابات، لأن قانون انتخابات مجالس المحافظات نافذ حالياً، كما إن سجل الناخبين منقح وخال من الشبهات، حيث تم إجراء انتخابات مجلس النواب العراقي الأخيرة وفق هذا السجل».

* الى اي حد انتم راضون عن سجل الناخبين؟

- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أعدت سجلاً نظيفاً ونزيهاً ولديها سجل بايومتري، ونفس هذا السجل جرت وفقه انتخابات مجلس النواب في العام ٢٠٢١ وليست هناك اي مشكلة في هذا السجل، وليست هناك اية ذريعة لتأجيل الانتخابات، ويجب ان تجري في موعدها المحدد لأن هذا الامر مخالف للدستور.

واضاف: جميع المواطنين في العراق لديهم حق الترشح والتصويت، هذا الحق مثبت لهم في الدستور، لذا اي تغيير أو تأجيل هو مخالف للدستور وخرق لهذا الحق، وانا متأكد بان المحكمة الاتحادية محايدة وقراراتها جميعا في اطار الدستور لخدمة جميع العراقيين دون تمييز.



في ذكرى يوم النصر.. دفاع بطولي للاتحاد الوطني

تمر ٦ سنوات على تحرير العراق من براثن تنظيم داعش الإرهابي وانتصار القوات الامنية بجميع صنوفها على خفافيش الظلام والارهابيين الذين عاثوا فساداً في الارض. والاتحاد الوطني الكوردستاني كانت له حصة كبيرة من تلك التضحيات التي قدمت من اجل تحرير جميع المناطق وطرد الارهابيين. واكدت المديرية العامة لمكافحة الارهاب من أجل هذا الانتصار التاريخي على الإرهاب، قدم الشعب الكوردي والعراقي الكثير من التضحيات، وكان ذلك نتيجة سنوات طويلة من الحرب وعشرات الآلاف من الشهداء والجرحى.

مكافحة الارهاب: لا يستطيع أي عدو أن يقف في وجهنا

واصدت المديرية العامة لمكافحة الإرهاب بياناً بمناسبة يوم النصر على تنظيم داعش الإرهابي، فيما يأتي نص البيان: قبل ست سنوات، وبعد تحرير آخر منطقة احتلها إرهابيو داعش، تم الإعلان عن النصر النهائي على التنظيم الإرهابي. ومن أجل هذا الانتصار التاريخي على الإرهاب، قدم الشعب الكوردي والعراقي الكثير من التضحيات، وكان ذلك نتيجة سنوات طويلة من الحرب وعشرات الآلاف من الشهداء والجرحى.

بلا شك، فمنذ اليوم الأول، قامت دول مجاورة وإقليمية ودولية بتقديم مساعدات إنسانية وعسكرية للقوات الكوردية والعراقية لمحاربة داعش، وكان الحلفاء سندا قويا في الحرب، لكن الحقيقة التي يجب أن يدركها الجميع، هي أن الانتصار في هذه الحرب المفروضة كان نتيجة وحدة الصف والموقف، وهو ما أثبت لنا أننا عندما نكون يداً بيد لا يستطيع أي عدو أن يقف في وجهنا.

ما يبعث على الفخر والاعتزاز، أن قوات مكافحة الإرهاب تمكنت من إثبات نفسها ببطولة في هذه الحرب وأصبحت درع الدفاع عن كوردستان. يوم في أربيل ويوم في كركوك، إلى مخمور وجلولاء وخانقين وعشرات المناطق الأخرى، فكانت مكافحة الإرهاب دائماً على استعداد لتقديم التضحيات من أجل حماية أرضنا من أعداء الحياة والسلام. نضع أيدينا فوق صدورنا إجلالاً لكل شهداء يد الإرهاب ونسأل الله أن يشفي الجرحى والشهداء الأحياء.

المديرية العامة لمكافحة الإرهاب

٢٠٢٣/١٢/١٠

دفاع الاتحاد الوطني عن شنكال قتل الخسائر

من جهته يقول درويش بيسو المرشح رقم ٥ عن الاتحاد الوطني الكوردستاني في تحالف اهل نينوى لـ PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني عمل ويسعى جاهداً لخدمة ابناء قضاء شنكال الذين تعرضوا لجرائم اباده جماعية على يد تنظيم داعش الارهابي. وازداد: نحن سنعمل على اعاده اكثر من ١٠ آلاف من النساء والفتيات اللاتي مازالن مفقودات وخاصة لدينا معلومات بان اغلبهن موجودات في مخيم الهول بسوريا. وازداد: كما سنقوم بالعمل على تعويض ابناء قضاء شنكال عن طريق الحكومة الاتحادية والامم المتحدة لان العمل لم يتم على هذا الموضوع بشكل فعلي، كنا سنعمل على افتتاح المقابر الجماعية التي يبلغ عددها ٦٨ مقبرة جماعية تم العثور عليها، وبالتعاون مع الحكومة الاتحادية والامم المتحدة ومؤسسة الشهداء الاتحادية والعمل الجدي على اعاده النازحين الى اماكنهم الاصلية. وتابع المرشح درويش بيسو: ان عدد المختطفات من قبل تنظيم داعش الارهابي يبلغ اكثر من ٤ آلاف مفقود لحد الآ مصيرهم مجهول، وهناك أكثر من ١٠ آلاف من النساء والفتيات اختطفهن تنظيم داعش الارهابي وما يزال مصيرهم مجهولاً منذ احتلال قضاء شنكال ولحد الآن.

خدمة عوائل ضحايا الارهاب

من جهته يقول وسام سالم المرشح رقم ١٨ عن تحالف اهل نينوى ١٣٤، لـ PUKMEDIA: قلوبنا مع عوائل الشهداء وضحايا الارهاب في محافظة نينوى وسنعمل بكل جهد على خدمتهم. وازداد: بعد مرور سنوات على الإبادة الجماعية للايزيديين لا يزال أهالي هؤلاء الضحايا ينتظرون معاقبة الذين كانوا مسؤولين عن سقوط شنكال، نحن نؤيد هذه المطالب ويجب محاسبة الاشخاص الذين كانوا سبباً في ذلك. وسنعمل على تأسيس متحف أو مركز للدراسات لتوثيق كارثة شنكال والإيزيديين. وسنعمل على إزالة التمييز بين شنكال والمناطق الاخرى من ناحية توفير الخدمات. وواضح: سنعمل على فتح مركز للتأهيل النفسي في شنكال خاص بالنساء والفتيات والاطفال الناجين من الإبادة الجماعية عام ٢٠١٤، والعمل على كشف المقابر الجماعية لاهالي شنكال ورفع رفاتهم بشكل علمي وإنشاء مقابر وأماكن مناسبة لإعادة دفنهم بصورة لائقة. وقال: سنعمل ايضا على معرفة مصير النساء والفتيات الإيزيدييات اللاتي لا يزال مصيرهن مجهولاً. لان جميع ابناء محافظة نينوى تعرضوا الى الظلم والاضطهاد لكن ما حصل مع ابناء قضاء شنكال والجريمة الكبيرة التي تعرضوا لها هي كارثة كبرى ويجب علينا خدمتهم وتوفير جميع احتياجاتهم.



مراسم استقبال مهيبه ومباحثات مثمرة لرئيس الجمهورية في قبرص

أجريت في العاصمة القبرصية نيقوسيا، الإثنين ١١ كانون الأول ٢٠٢٣، مراسم استقبال رسمية كبرى لفخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وذلك في مستهل زيارة فخامته لجمهورية قبرص بدعوة من فخامة رئيس جمهورية قبرص السيد نيكوس خريستودوليدس الذي كان في استقبال السيد الرئيس في القصر الرئاسي في العاصمة نيقوسيا.

وتم في حفل الاستقبال عزف النشيديين الوطنيين لكل من جمهورية العراق وجمهورية قبرص عند وقوف الرئيسين أمام علمي البلدين الصديقين.

ثم فتش رئيس الجمهورية والرئيس القبرصي حرس الشرف.

وقام السيد الرئيس بعد ذلك بوضع إكليل من الزهور على تمثال الرئيس الأول لجمهورية قبرص القوس مكاريوس الثالث، وصافح بعدها صاحباً الفخامة أعضاء الوفد العراقي والسادة المستقبليين من الجانب القبرصي أعضاء الوفد الحكومي لاجتماعات ومباحثات الجانبين.

وعقد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١١ كانون الأول ٢٠٢٣ في القصر الرئاسي في قبرص، اجتماعاً مع نظيره القبرصي السيد نيكوس خريستودوليدس.

وجرى خلال اللقاء بحث مجمل الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية على الساحة الدولية. وأعرب السيد الرئيس عن شكره للرئيس خريستودوليدس على الدعوة التي كان قد وجهها لفخامته، كما أثنى على حرص قبرص من أجل تعزيز العلاقات الثنائية، مؤكداً أن العراق يبذل الجانب القبرصي تلك الرغبة والإرتقاء بطبيعة العلاقات وبما يحقق المصالح المشتركة.

العراق يتمتع اليوم باستقرار أمني وسياسي واقتصادي



وأوضح فخامته أن العراق يتمتع اليوم باستقرار أمني وسياسي واقتصادي وهو أرض خصبة لجميع أنواع الاستثمارات، مشيراً إلى الفرص الكبيرة المتوفرة لتوسيع آفاق التعاون الثنائي البناء، ومؤكداً ترحيب العراق بمشاركة الشركات القبرصية في تنفيذ المشاريع التنموية وفي مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والسياحية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة تفعيل اتفاقية المشاورات السياسية الموقعة بين البلدين عام ٢٠١٥ خاصة وان هناك جملة من المواضيع المشتركة مثل مكافحة الإرهاب واللاجئين والهجرة وموقف البلدين من القضايا السياسية في المنطقة.

وأكد السيد الرئيس أهمية إنشاء لجنة للصدقة البرلمانية بين العراق وقبرص، فضلاً عن ضرورة استكمال العمل على تنفيذ مذكرات التفاهم في مجالات التعاون الأمني واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي والتهرب من الضرائب واتفاقية منع السرقة والتنقيب السري والاستيراد والتصدير غير المشروع أو نقل ملكية الممتلكات الثقافية والحث على اعادتها، إضافة إلى إقامة الربط الجوي بين البلدين وبما يعزز حركة السياحة ويؤمن التواصل بين الشعبين الصديقين.

كما ناقش الاجتماع الوضع في غزة حيث جرى التأكيد على إدانة استمرار العدوان والعمليات الحربية ضد المدنيين وما تسبب به من تهديد لحياة الاطفال والنساء والشيوخ وأضرار وتهديم طالت البنى التحتية في كافة المجالات.

وأثنى اللقاء على الجهود الرامية للتوصل الى وقف كامل لاطلاق النار في القطاع، كما أكد الرئيسان ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته في هذا الشأن، مشيرين إلى أهمية العمل المكثف لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية لأهالي القطاع.



أشادات قبرصية بدور العراق

بدوره أشاد الرئيس القبرصي بدور العراق على صعيد ترسيخ الاستقرار في المنطقة، ودعم الحلول السلمية للأزمات والقضايا المصيرية في العالم. وأعرب الرئيس خريستودوليدس عن سعادته بزيارة السيد الرئيس وبحرص العراق على تفعيل آليات التواصل والتعاون مع قبرص وبما يخدم الرفاه والازدهار للشعبين الصديقين، مؤكداً حرص بلاده على تطوير العلاقات مع العراق في مختلف المجالات.





رئيس الجمهورية :

مناسبة طيبة للنهوض بالعلاقات بين قبرص والعراق وتطويرها

معالي وزير الطاقة والتجارة والصناعة السيد جورج باباناستاسيو ونائب وزير الثقافة الدكتور فاسيليكي كاسيانيدو وسعادة السفير غير المقيم لجمهورية قبرص لدى العراق السيد ميكاليس إيوانو ورئيس قسم الشرق الأوسط والخليج وأفريقيا في المديرية السياسية بوزارة الخارجية السيدة أندريا بتراني ونائب مدير المكتب الدبلوماسية للرئيس السيد دوروس فينيسييس.

هذا و عقد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين 11 كانون الأول 2023 في القصر الرئاسي في قبرص، مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع نظيره القبرصي فخامة الرئيس السيد نيكوس خريستودوليدس. وفي ما يلي نص حديث رئيس الجمهورية عبداللطيف جمال رشيد في المؤتمر الصحفي:

ترأس فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، و نظيره القبرصي السيد نيكوس خريستودوليدس اجتماع الوفدين العراقي القبرصي والذي ناقش مجموعة من خطط العمل الاستراتيجية التي من المؤمل تنفيذها والاتفاقيات والمعاهدات التي ستوقع بين البلدين مستقبلاً.

وتألف الوفد العراقي من السادة وكيل وزير الخارجية محمد حسين بحر العلوم وعضو مجلس النواب هيفاء حسين وسعادة السفير العراقي لدى قبرص محمد صالح ورئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية الدكتور علي الشكري ومدير عام الدائرة القانونية في رئاسة الجمهورية صلاح لازم شمخي ومعاون مدير عام دائرة الإعلام في رئاسة الجمهورية عبد الأمير حمود قاسم، في حين ضم الوفد القبرصي

ندعم أي جهد من شأنه تعزيز التعاون وتنمية الصداقة ما بين الشعوب والبلدان

الدول الصديقة، حيث يتطلع العراق إلى إقامة شراكات استراتيجية مع جميع البلدان الصديقة ومن ضمنها جمهورية قبرص، وبما يحقق المصالح المشتركة.

كما أشرنا إلى أهمية إقامة تمثيل دبلوماسي مقيم في كلا البلدين مما يسهم بترويض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وبتيسير سبل التعاون والعمل المشترك.

من المهم تأكيد حرصنا في العراق على توقيع اتفاقيات تعاون وشراكة في عدد من المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية التي من شأنها توسيع الشراكات مع الدول الأخرى وفي ضوء الإمكانيات الكبيرة المتاحة لكلا البلدين، وتقريب المواقف والرؤى السياسية فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إننا ندعم أي جهد من شأنه تعزيز التعاون وتنمية الصداقة ما بين الشعوب والبلدان.

الاستقرار الأمني والسياسي لهما أهمية خاصة في خلق بيئة بناء وتقدم. بهذا الصدد نؤمن في العراق بأهمية حل معاناة الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وتحقيق السلام على أساس عادل وملتزم بالقرارات الدولية ولوائح حقوق الانسان.

وفي الختام نجدد الشكر على الدعوة الكريمة.. ونود أيضاً أن نتقدم بتقدير واحترام لكم فخامة

« فخامة رئيس جمهورية قبرص السيد نيكوس كريستودوليديس المحترم..

السيدات والسادة الحضور الكرام.

من دواعي السعادة أن نلبي الدعوة الكريمة التي تفضل بها فخامة الرئيس لزيارة بلدكم الصديق جمهورية قبرص.

وهي مناسبة طيبة للنهوض بالعلاقات بين قبرص والعراق، وتطويرها نحو آفاق الصداقة والتعاون والعمل المشترك في مجالات كثيرة، وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين.

نحن على أتم الاستعداد للعمل من أجل ذلك. وهذا ما لمسناه أيضاً هنا في لقائنا مع فخامة الرئيس.

لقد أكدنا في حديثنا مع فخامة الرئيس سعي العراق للعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الشركات العامة والقطاع الخاص على الانخراط بشكل أكبر في جميع قطاعات البناء والاستثمار في العراق، حيث أن هناك فرصاً وإمكانيات استثمارية كبيرة في البلاد بعدما نجحنا في دحر الارهاب والتقدم في تحقيق الأمن والاستقرار.

نؤكد في هذا الصدد رغبة الحكومة العراقية ودعمها لتهيئة المزيد من سبل التعاون المشترك مع مختلف

الاستقرار الأمني والسياسي لهما أهمية خاصة في خلق بيئة بناء وتقدم

وتوسيع آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية ودعم وتطوير الاستثمارات، مشيراً إلى أن وزير الخارجية القبرصي سيزور بغداد بداية العام ٢٠٢٤ وسيتم توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي وأيضاً إعطاء دفعة لمزيد من العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، مضيفاً أن هناك أرضية مشتركة لدعم التعاون في موضوعات التعليم والثقافة وأيضاً حماية الإرث الثقافي وبالأخص ما يتعلق بإعادة الكنوز الحضارية والثقافية المسروقة.

وأضاف الرئيس القبرصي أنه تم تبادل وجهات النظر بشأن تفعيل التعاون على مستوى الأمن ومكافحة الإرهاب، كما أكد وجود أرض خصبة للتعاون وتبادل الخبرات في مجال المعرفة التقنية أيضاً.

كما أشاد بمشاركة فخامة رئيس الجمهورية في مؤتمر المبادرة القبرصية للتغيرات المناخية في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط عام ٢٠٢٢ وتبني مشروع للنشاط المشترك هو خطوة هامة نحو تعاون إقليمي لمواجهة التغيرات المناخية.

وعبر الرئيس القبرصي عن أسفه بشأن ما يحدث في المنطقة لا سيما فقدان كل هذا العدد من الضحايا الأبرياء، مؤكداً بأن الحل الوحيد للخروج من دائرة العنف هذه هو البدء بعملية سلمية لإيجاد حل شامل وفقاً لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

الرئيس ولأعضاء حكومتكم ولشعب قبرص الصديق على حفاوة الاستقبال، ونجدد حرصنا على دعوتكم لزيارة العراق».

وكان الرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس قد تحدث في المؤتمر معبراً عن سعادته بزيارة السيد الرئيس، ومشيراً إلى أنها أول زيارة رسمية لرئيس عراقي إلى قبرص.

وأكد أن من شأن هذه الزيارة أن تفتح صفحة جديدة ومهمة في سجل علاقات العراق وقبرص فضلاً عن أن لهذه الزيارة دلالة جوهرية ورمزية على الإرادة المشتركة لمزيد من تقوية العلاقات الثنائية بين قبرص والعراق وتطور التعاون على المستوى الإقليمي والدولي.

وأضاف الرئيس خريستودوليدس أن قبرص والعراق دولتان توليان أهمية بالغة لحماية القانون الدولي واحترام سيادة ووحدة أراضي الدول، مشيراً إلى أنه أطلع فخامة الرئيس بتفاصيل القضية القبرصية وأيضاً الإرادة والرغبة بإعادة بدء المباحثات في أقرب وقت ممكن مما يؤدي إلى إعادة توحيدها عن طريق حل يتماشى مع القانون الدولي والقانون الأوروبي وقرارات الأمم المتحدة.

وأوضح الرئيس القبرصي أنه تم خلال اللقاء مع السيد الرئيس بحث آليات تطوير العلاقات الثنائية



رئيس الجمهورية يستقبل السفراء العرب المعتمدين لدى قبرص

ويؤكد: العراق يمتلك علاقات متوازنة مع الجميع على أسس احترام السيادة

واستقلالية القرار العراقي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين 11 كانون الأول 2023 في مقر اقامته بقبرص، عددا من اصحاب السعادة سفراء الدول العربية المعتمدين لدى قبرص.

وفي اللقاء تحدث رئيس الجمهورية عن التقدم الحاصل في الحياة السياسية والامنية والاقتصادية في العراق، كما تحدث فخامته عن زيارته إلى قبرص ولقائه بالرئيس خريستودوليدس وما نتج عنه من اتفاقات من شأنها توسيع آفاق التعاون بين البلدين في

مجالات الاستثمار والاقتصاد والثقافة والتعليم فضلاً عن توثيق آليات التواصل عن طريق الربط الجوي لتنشيط قطاع السياحة وتعميق العلاقات بين الشعبين العراقي والقبرصي. وتم في اللقاء، الذي استمع فخامة الرئيس خلاله الى اراء واستفسارات السادة السفراء، بحث مجمل الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية على الساحتين العربية والدولية سيما ما يجري في قطاع غزة من اعتداءات وانتهاكات بحق المواطنين، حيث أكد رئيس الجمهورية ضرورة توحيد الموقف العربي والعمل على وقف العدوان على الشعب الفلسطيني ومنحه حق تقرير مصيره وفق ما تنص عليه الاعراف والقوانين الدولية.

وتحدث السيد الرئيس عن رؤية العراق لتوسيع آفاق التعاون البناء بين الدول العربية في مختلف المجالات، مبيناً أن من أبرز التحديات التي تواجهها المنطقة وشعبها حالياً هي التغييرات المناخية والبيئية لما لها من ترابط وثيق مع جميع أنماط الحياة وتأثير مباشر على عوامل التطور والتقدم.

واكد فخامته ان العراق يمتلك علاقات جيدة مع دول الجوار والعالم تنطلق من إقامة علاقات متوازنة مع الجميع على أسس احترام السيادة العراقية واستقلالية القرار العراقي والمنفعة المتبادلة، والتعاون المستمر بين العراق ومحيطه العربي والإقليمي.

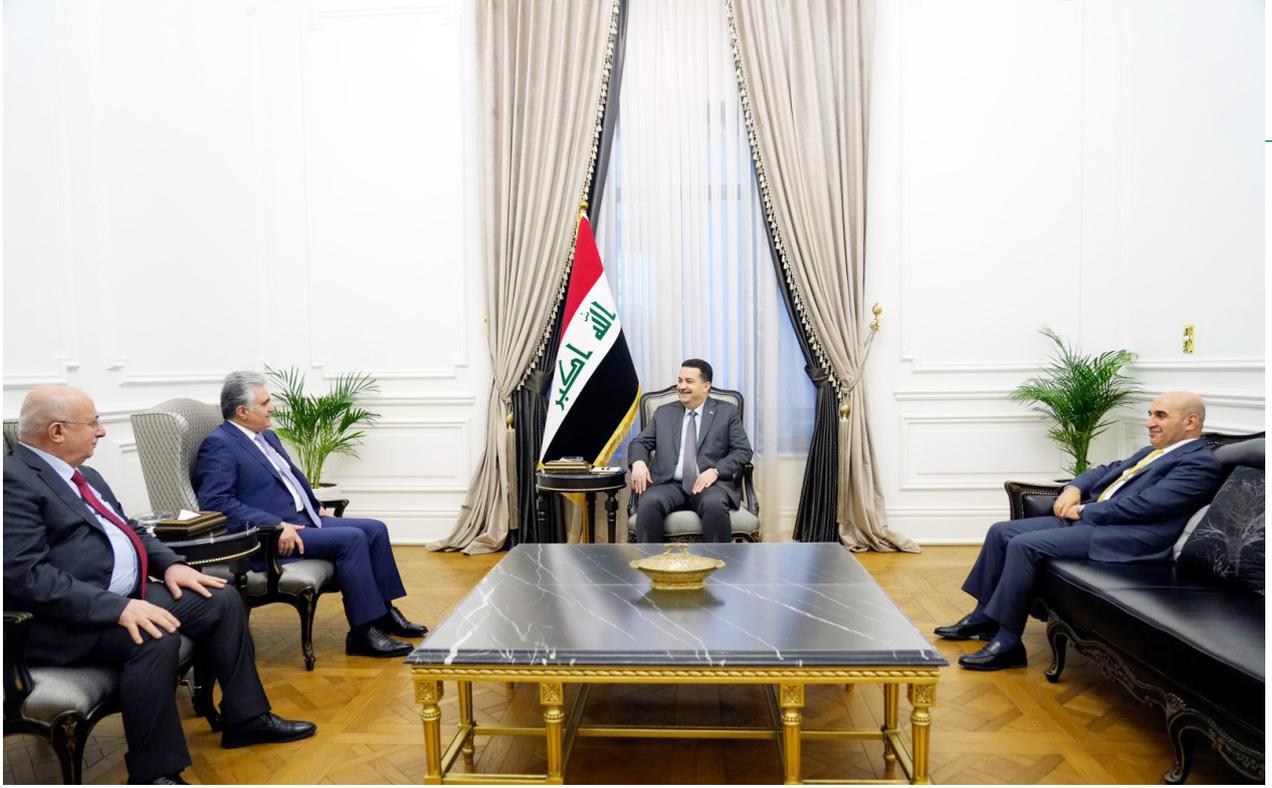
ويتفقد المتحف الأثري في مدينة ليماسول القبرصية

في إطار الزيارة الرسمية إلى جمهورية قبرص زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الإثنين ١١ كانون الأول ٢٠٢٣ المتحف الأثري في مدينة ليماسول القبرصية.

وكان على رأس مستقبلي فخامته نائب وزير الثقافة القبرصي الدكتور فاسيليكي كاسيانيدو. وتجول رئيس الجمهورية في أروقة المتحف مستمعاً إلى شرح مفصل عما يضمه المتحف من قطع وتمائيل أثرية تعود إلى العصر الحجري القديم والعصر الحجري الحديث وتشمل المعروضات الأواني الفخارية والمجوهرات إضافة إلى عدد من التماثيل التي تنتمي إلى الحقبة اليونانية والرومانية.

وأكد السيد الرئيس أهمية الدور الحضاري والتاريخي لقبرص وما أنتجته من حضارة زاخرة بالفنون والأدب في التراث الإنساني العالمي، معرباً عن تطلعه لتعزيز التواصل بين قبرص والعراق لتوطيد أواصر الصداقة وتعزيز حوار الحضارات التي تجمع البلدين والشعبين الصديقين.

وتمنى فخامته للقائمين على المتحف مزيداً من التوفيق والنجاح في عملهم.



السوداني ووفد الاقليم: أهمية زيادة التنسيق لحل المشاكل العالقه

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، مساء الاثنين، وزير الداخلية في حكومة إقليم كردستان العراق السيد ريبير أحمد، ووزير المالية والاقتصاد السيد آوات شيخ جناب، بحضور السيد وزير الإسكان في الحكومة الاتحادية. وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في إقليم كردستان العراق، ومناقشة عدد من الملفات الأمنية والمالية والاقتصادية، فضلاً عن التباحث بشأن الاستعدادات الجارية لإجراء انتخابات برلمان إقليم كردستان في شهر شباط من العام المقبل.

وشهد اللقاء تأكيد أهمية زيادة التنسيق بين المركز والإقليم لحل المشاكل العالقه، الخاصة بالمنافذ الحدودية، وتوحيد السياسة الكمركية، وقانون حماية المنتج، بما يحقق المصالح الوطنية للبلد وشعبه.

حرص الحكومة على نجاح العملية الانتخابية

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الأحد، رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات السيد عمر أحمد محمد، يرافقه رئيس الإدارة الانتخابية في المفوضية السيد عباس الفتلاوي. واطلع سيادته على إيجاز شمل آخر استعدادات المفوضية لإجراء انتخابات مجالس المحافظات المقررة في ١٨ كانون الأول الجاري. وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء حرص الحكومة على نجاح العملية الانتخابية؛ كونها استحقاقاً دستورياً، وأهمية تهيئة جميع متطلبات النجاح من أجل أن تكون النتائج المعبر الحقيقية عن إرادة الشعب العراقي، بما يضمن إجراءها بنزاهة وشفافية.

وجرى، خلال اللقاء، تحديد يوم ١٢ كانون الأول الحالي موعداً لتسليم المدارس إلى كوادر المفوضية؛ من أجل تهيئة مستلزمات العملية الانتخابية، وتعطيل الدوام الرسمي في المدارس لمدة أسبوع، وكذلك تعطيل الدوام الرسمي في جميع المؤسسات الحكومية يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول الحالي، الذي سيقره مجلس الوزراء في جلسته المقبلة.



السوداني : فعلنا قانون الناجيات الإيزيديات وجرى تمليك الإيزيديين أماكن سكنهم

برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شيع السوداني، انعقد، يوم الأحد، المؤتمر الثاني للخطة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق، الذي أقامته وزارة العدل تحت شعار (دولة الإنسان غايتنا)، بالتزامن مع الذكرى الـ ٧٥ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واستذكر السيد السوداني، في كلمة له خلال المؤتمر، الانتصار التاريخي الذي تحقق على عصابات داعش الإرهابية، والذي يمثل انتصاراً لإرادة شعبنا وقواتنا المسلحة بجميع صنوفها وتشكيلاتها.

وأشار سيادته إلى ملف حقوق الإنسان في العراق، الذي حظي بأهمية خاصة في برنامج الحكومة وبخطوات تنفيذية، واتسع العمل فيه ليشمل مختلف نواحي حياة الفرد، داعياً مجلس النواب إلى إكمال اختيار أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان، كي تكون سنداً دستورياً وقانونياً لترسيخ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وتضمينها في أداء الجهاز الحكومي.

وفي ما يلي أبرز ما جاء في كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء خلال المؤتمر:

امتدت مسؤولية الحكومة بشأن ملف حقوق الإنسان الى حقّ الحياة الكريمة، والحقّ بالخروج من توريث الفقر، والحقّ في التعليم والصحة والخدمات.

الحقّ على الدولة في البحث عن فرصة عمل في سوقٍ حرّةٍ ومنتجة، والحقّ في حماية المال العامّ وملاحقة المفسدين، وعودة النازحين إلى مناطقهم معززين آمنين.

فتحنا نوافذ التواصل أمام أية شكوى، مهما كانت صغيرة أو ثانوية، إذ ستولى الاهتمام المطلوب. أصدرنا توجيهات واضحة ومشددة، بالتزام التعامل الإنساني والقانوني بين منفذي القانون والمواطنين. قدّمنا إلى العدالة، بإجراءات قانونية، كلّ من ارتكب ممارساتٍ غير إنسانية ومخالفة، مستغلاً سلطته، وذلك وفق المادة ٣٧ من الدستور.

عملنا على إقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق، والخطة الوطنية الملحقة بها. أقرّ مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الانتحار، وأحيل مشروع قانون حقّ الحصول على المعلومة إلى مجلس النواب.

فعلنا قانون الناجيات الإيزيديات، ورفعنا الحيف عن هذا المكوّن العراقي، وجرى تمليك الإيزيديين أماكن سكناهم بعد أن تعطل هذا الملف لمدة زادت عن ٤٠ عاماً.

جرى تعديل مسوّد مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي، بما يضمن تأصيل الحقوق الدستورية وترسيخها.

نعمل حالياً على مشروع قانون منع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، ليكون إضافةً لمنظومة القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

الإرتقاء بمستوى الرعاية الاجتماعية كان مساراً مهماً في رعاية حقوق الإنسان. تم شمول فئاتٍ جديدة، وتوسعة شمول الفئات الحالية، لتكون الحماية الاجتماعية مظلة تُصانُ بها كرامة الإنسان العراقي، وتبعد شبح الفقر.

وقفنا مع الحقّ الفلسطيني، في العيش الكريم وتأسيس الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني، وطلبنا بوقف العدوان على غزّة.

ما تبنته الحكومة من أولويات، في الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد، وتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل ومكافحة الفقر، تشكلُ صلب حقّ المواطن.

حماية المجتمع من آفات التدمير الفكري والثقافي والصحيّ والمؤثرات العقلية والسوموم الفتاكة، مسؤولية نتولاها؛ إيماناً بحقّ الإنسان العراقي في حمايته.



القاضي زيدان يدعو لإعادة النظر بالقوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان

دعا رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، الأحد، إلى إعادة النظر بالقوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان، فيما أشار إلى أن الحقوق الإنسانية تعد متأصلة لجميع البشر وغير قابلة للتجزؤ.

وقال القاضي زيدان، خلال المؤتمر الثاني للخطة الوطنية لحقوق الإنسان: إن «حقوق الإنسان تمر في مرحلة مفصلية، وفي مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٨ أصدرت الوثيقة الأبرز في حقوق الإنسان التي تضمنت اعترافاً دولياً بأن الحقوق الأساسية والحريات الرئيسية متأصلة لكافة البشر وهي غير قابلة للتصرف، حيث كل إنسان ولد حراً في الكرامة والحدود، وألزمت المجتمع الدولي بحمايتها».

وأضاف، أن «قوة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تكمن في الأفكار التي احتواها والقادرة على تغيير أوطاننا وشعوبنا نحو الأفضل، والتي تلهمنا وتحثنا على مواصلة العمل، وتمتع جميع المواطنين بالحرية والمساواة».

وأوضح، أن «الإيمان بعقيدة الحق والعدالة واعتمادها كمنهج وسلوك، والقضاء المستقل، هي الضمانات الأكيدة لحقوق الإنسان، التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إضافة إلى المبادئ التي تضمنها الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ لممارسة الحقوق والحريات وحمايتها».

ودعا زيدان، إلى «إعادة النظر في التشريعات والقوانين النافذة التي لم تعد تلبي حاجة المواطنين»، مبيناً أن «المرحلة الديمقراطية الجديدة تقتضي أيضاً وجوب الارتقاء بالثقافة القانونية وخاصة ثقافة حقوق الإنسان واعتمادها في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام القادمة».

واختتم بالقول: «كلنا ثقة بأن العراق الذي تتأصل به الحضارات وولدت على أرضه الشرائع الكونية الخاصة بحقوق الإنسان، سيكون رائداً للفكر والثقافة القانونية وحقوق الإنسان».

وانطلقت أعمال المؤتمر الثاني للخطة الوطنية لحقوق الإنسان، اليوم الأحد، بحضور ورعاية رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني.



خلال المؤتمر الثاني للخطة الوطنية لحقوق الانسان

وزير العدل يؤكد الالتزام بمعايير حقوق الانسان

أقامت وزارة العدل، الأحد، في بغداد المؤتمر الثاني للخطة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق (٢٠٢١-٢٠٢٥) بالتزامن مع الذكرى (٧٥) للإعلان العالمي لحقوق الانسان، بحضور رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس القضاء الأعلى ومعالي وزير العدل ورئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، وعدد من السادة الوزراء والنواب ورؤساء الهيئات المستقلة و ممثلي عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية.

وقال د. خالد شواني وزير العدل في كلمة له خلال المؤتمر ، إن الحكومة العراقية عملت على تأطير وثيقة حقوق الإنسان ، منوهاً في الوقت ذاته، أن الحكومة الحالية قدمت العديد من مشاريع القوانين ذات الصلة بحقوق الانسان ايماناً منها بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان في برنامجها الحكومي مثمنا دور دولة رئيس الوزراء في رعايته ودعمه المتواصل لملف حقوق الانسان .

وأعلن د. شواني ، أن العراق أصبح من أكثر الدول التزاما بتقديم التقارير المتعلقة بملف حقوق الإنسان في توقيتاتها المحددة

، مشيراً إلى أن رئيس مجلس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني وافق على مقترح وزارة العدل، بشأن توحيد هيكلية دوائر حقوق الإنسان مع المتابعة المتواصلة لهذه الآلية المتطورة.

وقدم الوزير التهاني والتبريكات إلى ابناء الشعب العراقي والإنسانية جمعاء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان وبمناسبة الذكرى (الخامسة والسبعون) لإعتماد هذه الوثيقة المعبرة عن المشتركات الإنسانية بين شعوب العالم والتي اصبحت نبراسا ومرجعا لجميع وثائق الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

الرئيس مام جلال...حوار ومواقف للتاريخ

الامن والمصالحة ضرورة حياتية لضمان الوحدة الوطنية

مام جلال: السياسة التي تتجرد من الاخلاق والقيم هي سياسة انتهازية



المرصد تعيد نشر نص حوار الرئيس مام جلال مع فضائية (الفياح) / حوارات هادئة

التاريخ : ٢٠٠٦/١/١٦

مقدم البرنامج: محمد الطائي:اهلا بكم فخامة الرئيس جلال طالباني في حلقة جديدة وخاصة من برنامج «حوارات

هادئة».

-انا اولاً، ارحب بكم ترحيباً حاراً، ثانياً، ارجوكم نقل تحياتي وتقديراتي وتمنياتني لكل الاخوة العاملين والاخوات العاملات في (الفياح) التي يبدو ان هذه القناة اصبحت شوكة في اعين الصداميين واعداء الشعب العراقي، لذلك انا احبيهم تحية مضاعفة.

*ردا على سؤال فيما اذا كانت اعادة انتخابه رئيساً للجمهورية تعزيزاً للديمقراطية والوحدة الوطنية، قال الرئيس مام

جلال :

-انا اعتبر اولاً انتخابي بما يشبه الاجماع بين القوى العاملة في العراق، الفاعلة في البرلمان، هو تعزيز للديمقراطية

وللاخوة العربية - الكردية في نفس الوقت ولحق المواطنة المتساوية في العراق، بمعنى ان كل مواطن عراقي اذا توفرت فيه الشروط يستطيع ان يتبوأ اي مركز في هذه الدولة العراقية الجديدة، وانا بدون الترفع والتعالي يستطيع ان اقول، لم اكن متشوقا ولا متلهفا لهذا المنصب، ولذلك قلت قبل الانتخاب بصراحة انه اذا كانت القائمتان - الائتلاف العراقي الموحد والتوافق - غير راغبتيين بحماس لن ارشح نفسي، وبالتالي كان هنالك شبه اجماع على ان انتخب في الدورة الاولى الاصلية، لان الدورة السابقة كانت في الحقيقة دورة تجريبية لسنة. هذه هي الدورة الحقيقية، (٤) سنوات، فأنا اشكر كل الذين اعطوني شرف هذا المنصب كما افهم هذا بانه تحميل لمسؤولية كبيرة، مسؤولية في ظروف خاصة.

*واضاف السيد رئيس الجمهورية :

-المناصب التي مدتها محددة هي فقط مجلس الرئاسة لـ(٤) سنوات، اما رئاسة الوزراء والوزراء فلم ينتخبوا لـ(٤) سنوات رئيس الوزراء يستطيع غدا ان يقدم الاستقالة او البرلمان يستطيع ان يسحب الثقة من الحكومة بعد عام او عامين ولكن مدة البرلمان حقيقة هي اربع سنوات حتى رئاسة الجمهورية يمكن للبرلمان ان يسحب الثقة منها، فالشيء الدائم خلال الـ(٤) سنوات، الوحيد الدائم هو البرلمان، وانا اعتقد ان كل واحد مسؤول عندما ينتخب يجب ان يتذكر ان وراءه محاسبة، محاسبة برلمانية، محاسبة شعبية وبالتالي بالامكان ازاحته في اي لحظة يخرج فيها عن القانون وعن المسؤوليات المعطاة اليه.

بين الاستحقاق الانتخابي والاستحقاق الوطني

*وعما يقال بان الخلط بين الاستحقاقين الانتخابي والوطني خلق ازمة قيادة في العراق، قال الرئيس مام جلال :

-انا اعتقد ان هذا غير صحيح لانه لا تعارض بين الاستحقاق الانتخابي والاستحقاق الوطني، فالانتخاب افرزت طبعا نتائج محددة ومعينة، ولكن ايضا في نفس الوقت الانتخابات فرضت مسؤوليات على الفائزين وعلى القوائم الفائزة، وهذه المسؤوليات ليست مسؤوليات مطلقة غير محدودة انما هي مسؤوليات وطنية ملتزمة بالقيم والمبادئ الضرورية لتقدم العراق وازدهاره واستقلاله وبالتالي فان حساب الاستحقاق الوطني من اجل تحقيق الوحدة الوطنية ومن اجل تحقيق جبهة داخلية وطنية موحدة بوجه الارهاب والتكفيريين هو شيء مهم وشيء ممتاز.

*وعن تدخل قادة الكتل السياسية في بعض شؤون الدولة، قال :

-تدخل قادة الكتل السياسية هو مظهر من المظاهر الديمقراطية، الكتل السياسية انتخبت وفق برنامجها من قبل الشعب ومن حق هذه الكتل ومن حق قادتها ان يتدخلوا، ان يبدوا رأيهم وان يناقشوا وان يقدموا مقترحات وان يرفضوا وان يقبلوا، هذه المسألة طبيعية لان التجربة الديمقراطية في العراق فريدة وجديدة لذلك الناس يتعجبون، مثلا خذ ايطاليا كمثال مرت سنين ايضا كانت فيها مثلا العديد من الاحزاب ليس هنالك حزب الاكثرية، مرت بمشاكل مثلنا، خذ اسرائيل، عندما تشكلت الحكومة من احزاب من اليمين واليسار والوسط تجتمع وتختلف...الخ، فالبلدان التي تمارس الديمقراطية حتما فيها حق للتدخل، ولكن التدخل بحدود معينة وفي صلاحيات معينة، بالنسبة للتوافق انا اعتقد مبدأ التوافق الذي اقره مجلس الحكم في العراق، وهذا المبدأ الذي اقرته الكتل العراقية السياسية جميعا هو مبدأ

يتفق مع الواقع العراقي، على قياس العراق، لماذا؟ لان العراق - والله خلقه هكذا - متألف من قوميتين رئيسيتين القومية العربية والقومية الكردية ومن قوميات اخرى كالقوميات التركمانية والكلدوآشورية، يتكون العراق من مسلمين ومسيحيين، المسلمون ينقسمون الى سنة وشيعة، السنة ينقسمون الى الشافعية والحنفية والشيعة ايضا في العالم منقسمون الى طوائف متعددة، ايضا انا اتعجب عندما يقال ان هذا من صنع الاحزاب العراقية ومن صنع الامريكان، لا، هذا من صنع التاريخ، هذا موجود من مئات السنين، لكن كان هنالك من قبل حكم وحشي دكتاتوري يقمع المواطنين لا يستطيع الانسان ان يعبر عن مشاعره لكن الآن، لا، هناك مجال للديمقراطية، فهذا شيء طبيعي.

تجربة مفيدة وفريدة

*** وعن المبادرات والدعوات ومآدب الغداء السياسية من اجل توحيد القوى العراقية، قال السيد رئيس الجمهورية :**

-فعلا نحن مررنا بتجربة، تجربة مفيدة وفريدة، في البداية كان هنالك تشنج كبير، كان هنالك تعصب وتخدق، بحيث انه مرت فترة كان الجلوس على طاولة واحدة لبحث الامور السياسية غير ممكن وكانوا يرفضون، فكنا نحاول نحن، نجتمع بالاخوة في الائتلاف على حدة وبالاخوة في التوافق وبالاخوة في العراقية ونذهب من هنا الى هناك، اخيرا اقترحت عليهم لقاء على مائدة الغداء بعيدا عن الشؤون السياسية فوافق الجميع وتقبلوا وبعد هذه المقابلة بدأت العلاقات والمقابلات وفي البداية كانت صعبة ولكن تدريجيا وجدت في الحقيقة ان المسألة لم تكن صعبة كما كان يتوقع الآخرون انما كانت جيدة واللقاء والتقارب ادى الى ان يتفاهم بعضنا البعض بشكل احسن، مثلا انا اعتقد كان هنالك تصور عن الاخ الدكتور طارق الهاشمي الذي هو نائب رئيس الجمهورية، في الحقيقة الآن بعد هذه الفترة من الممارسة من قبل الاخ طارق الهاشمي كل الصورة السلبية تحولت الى ايجابية، تبين العكس، ان هذا الرجل ليس كما كان يفهم او كما كان البعض يحاول ان يصوره، فاللقاء والتقارب كشف حقيقة الرجال جميعا، حقيقتنا جميعا لبعضنا البعض، انا اعتقد الآن الجو احسن ونعتقد ما تم في الحقيقة تحقيق لنوع من المصالحة ايضا لجانب الوحدة الوطنية، بدل ان يتقاتل الكرد والعرب، الشيعة والسنة، الآن يتصالحون ويعملون بصورة مشتركة ويتضامنون ويتحالفون، هذا تقدم كبير قياسا بالوضع الذي كنا فيه بالوضع الذي كان العدو يريدنا، فأنا اعتقد الآن الوضع احسن بكثير، لكن طول المدة كله لا يعود الى الاحزاب، فترة طويلة لجنة الانتخابات لم تعلن النتائج الرسمية، اكثر من نصف الوقت مضى لان الانتخابات لم تعلن بصورة رسمية وبالتالي انا اعتقد بعد هذه الفترة الصعبة التي مر بها شعبنا العراقي ولم يتمرس فيه الجيل الجديد او الاجيال الجديدة الديمقراطية واساليبها واحابيلها وحييلها وألاعيبها ولكل ذلك يجعل الانسان مقتنعا بانه ممكن ان يحدث هذا في جو كالعراق.

الامن في العراق ضرورة حياتية

*** وفيما يخص الملف الامني وهوية المسلحين الذين تحاور معهم، قال الرئيس طالباني :**

-اولا، انا اعتقد ان الامن في العراق ضرورة حياتية، ضرورة حياتية لضمان الوحدة الوطنية، ضرورة حياتية لضمان الامن بعد المصالحة له الاولوية في المهام المطروحة علينا جميعا، وانا من قديم الزمان مؤمن بان تحقيق الامن والاستقرار يحتاج الى خطة شاملة سياسية،

اعلامية، اقتصادية، عسكرية وتحاورية، الحوار ليس فقط مع المسلحين انما حتى مع الجيران، الحقيقة انني دعوت علنا، قلت انه بصفتي رئيسا للجمهورية انا مسؤول عن كل العراقيين حتى العراقي الذي يرتكب جريمة ويذهب الى السجن انا مسؤول عن حياته، وبهذه الصفة انا مستعد ان احاور اي عراقي مهما كان الاختلاف بيني وبينه، حتى اذا كانت هناك عداوة لابد من ان استمع اليه وانا دائما اردد الآية الكريمة التي تقول : بسم الله الرحمن الرحيم [فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه]، هذه الآية الكريمة تجعل من واجب المسلم ان يستمع الى ما يقال، الله يبشر الذين يستمعون القول لكن يتبعون احسنه، فلذلك يبدو ان هذا القول له بعض الصدى عند المسلحين، انا اروى لك الحقيقة كما حدث والله العظيم، في احدى الامسيات كنت في البيت ببغداد، جاء احد الاخوان من السكرتارية قال هنالك شخص يسمى ابو مصطفى يريد ان يزورك، هذا صديق قديم، ضابط وطني، كان ايام الدكتاتورية كان صديقنا ونتعاون مع بعض، فقلت : انا مشتاق له فليتفضل، اتى هو ومعه (٤) اشخاص، هو طبعا رجل ليس له علاقة بالمسلحين.

ولكن يبدو ان هؤلاء عرفوا ان (ابو مصطفى) عنده حظوة لدينا وصداقة فأتوا رأسا الى البيت ورحبت بهم وقالوا: نحن من المقاومة، انا ضحكت مازحا قلت كيف تأتون الى بيت رئيس الجمهورية بدون خوف، قالوا لا نحن نثق بك وباخلاقيتك وسمعنا عنك، فبدأوا يشرحون بانهم لا يريدون الاساءة الى الشعب العراقي ولا يريدون الاستمرار في الاعمال المسلحة، وانهم بدأوا يستاءون من تصرفات الزرقاويين والتكفيريين وانهم الآن وصلوا الى قناعة انه يجب ان يشاركوا في المسيرة السياسية والديمقراطية في البلد فقلت أهلا وسهلا، رولا لي ما بينهم وبين الامريكان، وانهم وصلوا الى مرحلة معينة مع الامريكان، انا شجعتهم، قالوا نريد مباركتك كرئيس جمهورية، قلت انا اريد اقول لكم بصراحة، الامريكان عندما فاضواكم استشاروني، الامريكان قالوا لي : بصفتك كرئيس الجمهورية لدينا عرض هل تمنع، قلت لا انا أؤيد ان يجري الحوار فهؤلاء الاخوان بعد ذلك اتوا عندي الى السليمانية ايضا تكرر نفس الشيء والآن ايضا انا لدي صلة عن طريق وسطاء ليس عن الطريق المباشر، يقولون لي انهم يريدون ان يتم هذا التحالف او التصالح الوطني او انتهاء القتال والعودة الى المسيرة السلمية عن طريقي او بمباركتي او بدعمي فأنا طبعا ارحب بذلك لان هؤلاء الذين اتوا الي ليسوا صداميين وليسوا تكفيريين، هم عراقيون من العرب السنة مستاءون من بعض التصرفات او عندهم نوع من الاشكالات او فهم الآخر، طبعا انا قلت لهم ان ما يجري بيننا ليس تفاوضا، انا كرئيس جمهورية غير مخول بالتفاوض، التفاوض من صلاحيات الحكومة، الاخ الاستاذ نوري المالكي هو القائد العام للقوات المسلحة حسب الدستور وبالتالي هو المسؤول الاول عن هذه المسائل والحكومة هي التي تقرر التفاوض او التحاور او العفو العام، انا اذن لست الا مشورا او عراقيا بيدي رأيه، فما يجري بيني وبين هؤلاء الاخوة من المسلحين ليس تفاوضا، انما هو نوع من الحوار العراقي الاخوي، انا امهد لهذا التفاوض، اذا هؤلاء الاخوة ايضا عندهم عروض سأعرضه على مجلس الوزراء، على السيد الاخ رئيس الوزراء، وهو يتفضل ببحثه مع الوزراء، وبالتالي القرار يكون بيد مجلس الوزراء، نحن صحيح نستطيع ان نسهم في المشاوات بتوصيات ونعطي مقترحات ولكن القرار النهائي التنفيذي هو بيد مجلس الوزراء.

* وعن هوية هذه الفصائل المسلحة، قال الرئيس مام جلال :

-اعتقد انها معروفة ولكن انا مؤتمن على اسمائهم وعلى عدم اعلانها، ان شاء الله قريبا سوف يعطونني التفصيلات وانا اكون مستعدا لاعلانها للرأي العام.

* وحول نتائج هذه الحوارات، قال الرئيس مام جلال :

-حسبما يقول لي الوسطاء وحسبما قال لي الاخوة الذين التقيتهم فانهم مصممون على انهاء الاقتتال، انهاء الفتنة الطائفية، انهاء العداوة للشيعية والکرد والعرب السنة وانهاء القتال وبالتالي حقن الدماء العراقية واصروا على الامن والاستقرار وايضا التصدي للارهاب التكفيرى، فان شاء الله اذا حدث هذا يكون شيئاً جيداً وممتازاً لان الدولة لا يمكن ان تستمر هكذا الى يوم القيامة ساكنة، فان شاء الله نحله بالتى هي احسن ولا نضطر ان نلجأ الى السلاح او الى المقاومة المسلحة والمقاتلة المسلحة ضد الحكومة، انما ان شاء الله نحل المشكلة بالحسنى وحينئذ تبقى عصابات تكفيرية فعلياً جميعاً ان نشمر عن ساعد الجد لآبادة هذه العصابات، لان هذه العصابات القاعدية الزرقاوية اعلنوا حرب الابادة على الشعب العراقى، هؤلاء المجرمون قالوا ان الشيعة كلهم روافض والکرد كلهم خونة والعرب السنة الذين لا يأترون او لا يستجيبون لأوامرهم هم مرتدون، فهؤلاء المجرمون شنوا حرب الابادة على الشعب العراقى لذلك اذا ارادوها حرب ابادة فلتكن حرب ابادة الاعداء التكفيريين فهذه هي المسألة الاساسية، اما اذا استطعنا ان نقنع الاخوة العرب السنة المقاتلين بالحسنى فهذا يكون خيراً لهم ولنا وللعراق جميعاً.

* وعن الجماعات غير المستعدة للتفاوض، قال الرئيس طالباني :

-اعتقد انهم الصداميون، او المخدوعون بالقاعدة وإلا غير ذلك فأعتقد ان سبعة من المجاميع على الاقل مستعدة للحل السياسى.

* هل سيتم التعامل مع المجاميع الاخرى التي لا تقبل التفاوض بقانون مكافحة الارهاب ؟

-بكل تأكيد، قانون مكافحة الارهاب سيشمل ليس فقط الذين يقاتلون، بل الذين يساعدونهم، الذين يروجون لهم، الذين يمهدون لهم، بعد هذه المرحلة يجب ان تكون الحكومة حكومة الوحدة الوطنية القوية القادرة على تنفيذ قانون مكافحة الارهاب بشكل واضح وصريح، بحيث لن نسمح لبعض الناس ان يخطبوا علناً ويدعوا الى التآمر والى الارهاب والى الاقتتال بدون محاسبة، الصحف يجب ان تخضع لقانون الارهاب، حتى في المساجد يجب ألا يكون الكلام خارجاً عن المصلحة الوطنية والوحدة الوطنية ومعادياً لمصالح الشعب الاساسية.

الدور السلبي للاعلام العربي

* وحول الدور السلبي الذي يلعبه الاعلام العربي في العراق الجديد، قال الرئيس طالباني :

-انا قلت مراراً، الاعلام العربي لم يكن بجانب الشعب العراقى، الاعلام العربي كان في العهد الماضى بجانب الدكتاتورىة عموماً، هنالك استثناءات بالتأكيد، ولكن مع الاسف الشديد مازال الاعلام العربي غير متفهم او غير راغب، او ربما متعمداً، في تفهم الوضع العراقى على حقيقته.

* وعن تحميل رئاسة الجمهورية تأخير بعض العقوبات الصادرة ولاسيما احكام الاعدام، قال الرئيس مام جلال :

-اولاً، لم يتأخر لدى مجلس الرئاسة اى قرار او اى حكم بالعكس نحن في حينه قبل فترة اصدروا بياناً لمجلس

الرئاسة بالارقام والتواريخ، بينما فيه ان ما يقال مجرد افتراء واكاذيب، مجلس الرئاسة لم يعرقل ولم يعطل ولم يؤخر اي قرار صادر ضد الارهابيين حتى قرارات الاعداد ونشر هذا، يمكن الرجوع الى البيان الذي صدر عن مجلس الرئاسة بالارقام والاحصاءات والتواريخ.

ملف الميليشيات والمجاميع المسلحة

* حول ملف الميليشيات والمجاميع المسلحة، قال السيد رئيس الجمهورية :

-اولا، هذه الاخوة الذين سميتهم بالمجاميع المسلحة اقسامهم الى قسمين : قسم هو القوى المسلحة المعارضة للنظام التي قاتلت ضد النظام وقدمت شهداء وقدمت ضحايا وخدمت مهمة نخر النظام الدكتاتوري واسقاطه، هؤلاء لهم وضع خاص لا يمكن ان نقارنهم بما ظهر بعد تحرير العراق، الحزب الذي مثلا الآن ينشئ قوة مسلحة هذه القوة المسلحة لا يمكن ان تقارن بالقوة المسلحة التي قاتلت النظام الدكتاتوري وقدمت الشهداء وقدمت الضحايا وعانت ما عانت من المصاعب والمشقات، اذا هناك فترة التحرير وقبل التحرير، الذين اتوا بعد التحرير يجب ان يعودوا الى اعمالهم الحرة الكريمة بدون استثناء، الذين كانوا قبل التحرير يقاتلون في الاهوار، في السهول، في الجبال، في مختلف الميادين، هؤلاء لهم فضل، لهم حق، لماذا لا نضمئن الى هؤلاء الذين كانت ارواحهم على ايديهم دفاعا عن العراق ولا ندخلهم في القوات المسلحة والشرطة والجيش، ونظمئن الى اناس كانوا حتى امس في القوات المسلحة التابعة للنظام الدكتاتوري الذي حاربناه، هل هذا انصاف ؟ هل هذا عدل ؟ هذا اولاً، ثانياً، نحن عندنا قانون، هذا القانون يجب ان ينفذ بالنسبة لحل مسألة الميليشيات، انا بصريح العبارة في هذا المجال وفي مجالات اخرى من دعاة حكم القانون، الحكم للقانون، ما قرره القانون ننفذه وهناك مجالات واسعة للتنفيذ، القوات التي قاتلت النظام الدكتاتوري طبعاً عددها محدود، ليست بمئات الآلاف كما يزعم، هذه الاعداد المناضلة المجاهدة المقاتلة ضد الدكتاتورية لها حق الاحترام والتقدير، يجب الا ينظر اليها نظرة الشك والريب والتوجس، هذا ظلم، انا من دعاة المكافأة والتقدير، ظلم كبير ان تجري معاقبة الذين قاتلوا الدكتاتورية.

* وعن طريقة مكافأتهم، قال الرئيس طالباني :

-ما يقرره القانون ينفذ بحقهم، مثلاً ان يعود الضباط الى الجيش، الضباط الذين قاتلوا النظام الدكتاتوري هم احق من غيرهم بالعودة الى صفوف الجيش العراقي، هذا الجيش الجديد هو جيش التحرير، جيش معاداة الدكتاتورية، فأنا بجانب اعادة قبول ضباط عراقيين كانوا في الجيش السابق ايضاً، وبالتالي من باب اولي ان اكون بجانب اعادة ضباط عراقيين قاتلوا معنا وفي صفوفنا ضد الدكتاتورية التي تم اسقاطها، هذا حق طبيعي، من ناحية اخرى، الاخوة الآخرون الذين يريدون مثلاً التسجيل في سلك الشرطة نحن لدينا مجالات واسعة، لدينا مجال حرس الحدود، الشرطة المحلية، شرطة الغابات، شرطة حماية المنشآت النفطية، فأنا اعتقد ان الذي قاتل ضد الدكتاتورية هو اولي بحماية مؤسساتنا النفطية وهو اكثر حرصاً عليها من الذين كانوا الى الامس في صفوف جيش النظام السابق، انا لا استثنى الآخرين، اعتقد ان هنالك في الجيش العراقي آلاف الضباط وانا كانت لي علاقة بمئات الضباط الوطنيين المخلصين للعراق الذين نحتاجهم، الذين صرف شعبنا عليهم اموالاً كثيرة، الذين يجب ان يقدرنا وان يعادوا الى الجيش في المنصب

المناسب، ما عدا الصداميين، الصداميون يجب ألا يسمح لهم بالتقرب من الجيش والشرطة، الصداميون يجب ان يبعدوا عن الجيش والشرطة والقوات المسلحة لانهم متآمرون لا يؤمنون بالانتخابات ولا يؤمنون بتداول السلطة عن طريق الانتخابات، انما يتآمرون لكن في مجالات اخرى انا لست ضد وجودهم، انا مثلا لا اعارض وجود اساتذة في الجامعة او في المدارس كانوا من حزب البعث الصدامي لكن يلتزمون الآن بالقانون الحالي وبالمنهج الدراسي الحالي، او الاطباء او المهندسون والموظفون او السلك المدني، لكن الجيش والشرطة لا، يجب ان يكون الصداميون ممنوعين ومحرومين من القوات المسلحة.

الحاجة لعلاقات جيدة مع جميع دول الجوار

*** وعن العلاقات الايرانية - العراقية وموقع العراق من العلاقات والاتفاقات معها، قال الرئيس مام جلال :**

-انا اولاً اريد ان اكون صريحا وقد لا ترضي صراحتي كل الاطراف، نحن اولاً بحاجة الى علاقات جيدة مع جميع دول الجوار بدون استثناء العراق الجديد، العراق الديمقراطي الاتحادي المستقل والمزدهر بحاجة الى علاقات طيبة مع جميع دول الجوار فلذلك يجب ان لا يحدث من جانبنا ما يسيء الى هذه العلاقات وما يعرقلها ويشنجهها، ايران قسماً، ايران الشاهنشاهية التي كانت معادية لنا وانا شخصياً كنت اؤيد المعارضة ضد النظام الشاهنشاهي بكل قواي واتعاون معهم ونعمل حتى مع الامام الخميني حيث كان في النجف الاشرف وكنا على اتصال به وكنا طبعاً نقدره ونشجعه وحتى مرة ونحن في الجبال كتبنا له رسالة عرضنا عليه وقلنا قوات البيشمركة الموجودة تحت تصرفك اذا كنت تريد سنذهب الى ايران لمقاتلة النظام الشاهنشاهي، الشاهنشاهية ولت، جاءت جمهورية ايران الاسلامية، الجمهورية الاسلامية الايرانية لها فضل علينا، نحن هل نستطيع ان ننكر التاريخ ؟ من ساعدنا في المعارضة ضد النظام الدكتاتوري ؟ ساعدتنا سوريا وايران، في ظروف صدقني كنا في بعض الدول حتى الشقيقة العربية لا يعطوننا التأشيرة لزيارتهم كانت ايران تمدنا بالاموال والاسلحة، كانت سوريا تمدنا بالاموال والاسلحة ماذا نقول عن ذلك هل ننكر الجميل ؟ هل ننسى الفضل ؟

الانسان المنصف لا يستطيع ان ينسى الفضل، نحن اذا نشكرهم على ما قدموه لنا من المساعدات، الجمهورية الاسلامية الايرانية مارست سياسة ذكية تجاهنا، ليت الاخوة في سوريا كانوا يحذون حذوهم، اولاً فرحوا بسقوط النظام الدكتاتوري وساعدوا على سقوط النظام، لم يقولوا ان الامريكان اسقطوا النظام يجب ان يبقى، طبعاً كان لهم ملاحظاتهم لهم وعداء ولكن رغم ذلك فرحوا باسقاط النظام الدكتاتوري لان ايضاً هذا كان في الحقيقة نوعاً من المساعدة لهم، الامريكان باسقاطهم النظام الدكتاتوري انقذوا ايران من عدو كبير كان صدام حسين يتربص شراً بهم وهذا الجيش الصدامي استعمل ضدهم، ثم الايرانيون مباشرة ايدوا قوى المعارضة العراقية بعد التحرير كما ساعدوها قبل ذلك اي مواصلة سياسة ايرانية مؤيدة للمعارضة العراقية قبل التحرير وبعده في المعارضة وفي الحكم لذلك عندما تم تشكيل مجلس الحكم سارع الايرانيون الى الاعتراف به وارسلوا وفداً لتهنئته دعوا وفداً من مجلس الحكم انا ترأسته وذهبت الى ايران ووقعوا معنا اتفاقات جيدة واعلنوا عن الاستعداد الكامل لمساعدتنا، كنت على رأس الوفد، ذهبت الى ايران معززين مكرمين قابلونا كرئيس دولة وبمستوى عال ذهبنا الى تركيا قاموا بذلك بمستوى اقل لكن مع ذلك قابلونا ووقعوا اتفاقات معنا، لكن الاخوة في سوريا رفضوا استقبالنا، علمنا بانني لدي صداقة قديمة ووطيدة مع سوريا ما زلت

اعتز بها لكن رفضوا استقبال الوفد، قالوا جلال طالباني نرحب به ولكن ليس مجلس الحكم، وبعد ان تم تشكيل الحكومة الانتقالية باركت ايران وعندما جرت الانتخابات ايدوا الانتخابات الثلاثة، ايدوا عملية الاستفتاء ووصفوا نتائجها بالنجاح للشعب العراقي بينما بعض الاخوة الآخرين لم يؤيدوا الانتخابات واعتبروها مزيفة ومزورة الايرانيون ولما انا انتخبت رئيسا للجمهورية باركوا وايدوا ودعوني وذهبت انا الى ايران على رأس وفد العام الماضي، الايرانيون لما اعيد انتخابي ايضا اول رئيس دولة بالليل خابري هو رئيس جمهورية ايران الاخ احمدي نجاد، ارسلوا وفدا الى العراق، قبل فترة جاء وزير الخارجية وتحدث بكلمات طيبة تقدر السفير الامريكي والرد الامريكي ايضا كان حلوا في الحقيقة قال ما تقول للامريكان نحن ماذا بقي لم نفعلها لهم في العراق، ايدنا اسقاط النظام، ايدنا مجلس الحكم، ايدنا هذه المسيرة الامريكية، ايدنا الحكومة المؤقتة، ايدنا الانتخابات الثلاثة، ايدنا نتائج هذه الانتخابات، ايدنا اختيار رئيس الجمهورية، ايدنا رؤساء الوزارات، كل المسيرة التي تجري في هذا البلد باشراف امريكي نحن ايدناها، فأين معارضة ايران او مخالفة ايران او عرقلة ايران للمسيرة السياسية في العراق ؟

نقلت هذا للسفير الامريكي، قال هذا صحيح ولكن قل لهم نحن ايضا انقذناهم من صدام حسين من دكتاتورية معادية لهم، كان العراق مكان تأمر ضدكم، حرب (8) سنوات ومشاكل كثيرة وايضا نحن نريد ان نقيم علاقات جيدة معهم.

قصدي ان ايران لها وضع خاص ونحن لا يمكن ان ننسى فضل ايران، انا شخصيا اعتقد السياسة التي تتجرّد من الاخلاق والقيم هي سياسة انتهازية سخيّة لا تستحق الحياة لكن هذا لا يعني نحن راضون عن كل شيء تقوم به ايران ولا يعني انه ليست لدينا ملاحظات وهم ايضا لهم ملاحظات لكن هل هي مشاكل مستعصية ؟ كلا، انا اعتقد انه بإمكاننا ان نجلس مع الاخوة الايرانيين ونصل الى نتائج في جميع المجالات.

اعطوني وفدا مخولا واذا فشلت ارسل استقالتي

انا مرة قلت انا اعتقد ان المشاكل الموجودة بيننا وبين ايران وبيننا وبين تركيا وبيننا وبين سوريا قابلة للحل وانا اقترحت ما يلي : انا اقول انني اتحدى الذين يقولون ان هذه المشاكل مستعصية، اعطوني وفدا عراقيا مخولا ازور هذه البلدان الثلاثة اذا نجحت في حل المشاكل اعود الى بغداد اذا فشلت ارسل استقالتي الى بغداد واعد الى السليمانية وانا قلت هذا الكلام قبل شهر بعد تشكيل الحكومة، انا اكرر هذا عن طريق هذا البرنامج فلذلك توجد امكانية واضحة لهذه، طبعا نحن لدينا ملاحظات في مسائل معينة لكن هذه الملاحظات ليست للتشويه والتشهير والتهويل...الخ، نجلس على طاولة المفاوضات نتصارع فيما بيننا ونحل هذه المشاكل.

هذا اولا، ثانيا، المسألة مع تركيا ايضا قابلة للحل، مثلا وجود قوات على الحدود يجب ألا نضخم هذه المسألة لماذا اتت القوات الايرانية للحدود ؟ لان هناك حزب اسمه (pijak) هذا الحزب تابع للـ(PKK)، هذا الحزب يذهب الى داخل الحدود الايرانية ويعمل ويرتكب اعمال قتل وسلب ويضع كمائن في الطريق، هل هناك دولة تقبل بهذا ؟ هم اتوا الينا طالبوني ان نحلها قلنا لا نستطيع اننا منشغولون بمسائل كثيرة منها تشكيل الحكومة ودحر الارهاب وبعدها يمكننا التكلم حول ذلك، يجب ان نتفهم هذا الموضوع، فلذلك يجب ألا نضخم، نطلب من ايران رجاء لا تقصفوا القرى ولا تلحقوا الاضرار بالمدينيين وبمصالح العراق وانا لدي نفس الموقف مع تركيا، كما قلت تركيا ايضا لديها افضال علينا في

العهد الصدامي، تركيا كانت الممر الوحيد بالنسبة لنا، مئات الالوف من النازحين توجهوا الى تركيا واستقبلتهم بترحاب تركيا لم تعاد المعارضة العراقية حتى المرحوم تورغوت اوزال استقبل وفد (INC) علنا لذلك تركيا كانت مواقفها ودية بالنسبة لنا، طبعا توجد مشاكل تاريخية وحديثة وقديمة مع تركيا ممكن حلها بالمفاوضات وبالحوار.

كركوك مسألة عراقية لا يجوز لأحد ان يتدخل فيها

* حتى بالنسبة لموضوع كركوك ؟

-موضوع كركوك مسألة عراقية لا يجوز لأحد ان يتدخل فيها، نحن اذا اخواننا الترك تدخلوا في موضوع كركوك نقول لهم رجاء اتركوا هذه القضية، هذه القضية قضية عراقية، كما نحن لا يجوز لنا ان نتدخل في موضوع دياربكر، كما ان عرب العراق لا يجوز لهم ان يتدخلوا في موضوع اسكندرون، هكذا لاختونا الاتراك ليس لهم الحق ان يتدخلوا في موضوع كركوك والموصل وغيره ونفس الشيء لايران، ليس لهم الحق ان يتدخلوا في موضوع النجف وكربلاء والسليمانية كذلك ليس لدينا حق في التدخل في خوزستان وفي اهواز والى آخره.

* وماذا عن سوريا ؟

-لسوريا وضع خاص وحساس، اولا قبل كل شيء انا كلما اتحدث عن سوريا يجب ان ابين الشكر لسوريا التي ساعدتنا مساعدة كبيرة، مرت فترة في التاريخ، البلد الوحيد الذي استقبل المعارضة العراقية كان سوريا الذي آوانا، ساعدنا،سلحنا، هل ننسى كل هذه الافعال ؟ هل ننسى الظرف الذي كنا بحاجة فيه الى بندقية قدمتها سوريا لنا ؟ سوريا الرئيس حافظ الاسد له فضل كبير علينا، سوريا طبعا في السنتين الاخيرتين من حكم صدام مارست سياسة نحن لم نكن نرضى بها، سياسة كنا نعتقد انها ليست صحيحة ولكن انا لم اسمح لنفسي ولن اسمح لنفسي ان انتقد هذه السياسة واشرحها علنا، هذه نتركها قضية داخلية، نحن اخوان واصدقاء عندما نلتقي نعاتبهم او يعاتبوننا، انا لا ارى من المصلحة ان ننقل العلاقات السورية - العراقية الى المهاترات، الى الاعلام، الى التصريحات المعادية، لذلك نتذكرون انا لم اقل كلمة واحدة ضد سوريا رغم انه في قلبي الكثير من المسائل وفي ذهني الكثير من المسائل اريد ان اطرحها عندما التقى الاخ بشار الاسد.

انا اعتقد ان الطريق الصحيح لحل الخلاف مع سوريا هو الحوار وانا لذلك قلت اعطوني وفدا مخولا وسأذهب الى دمشق واعتقد سنحل المسألة، موضوعنا الاساسي مع سوريا هو الامن، نحن لسنا مختلفين لا على قامشلي ولا على الموصل، لا نحن نطالب بقامشلي ولا سوريا نطالب بالموصل، المشكلة هي مشكلة الامن، نحن لدينا ملاحظات، نحن اول ما نريده من الاخوة في سوريا ان يعلنوا صراحة تأييدهم للمسيرة الديمقراطية في العراق، عندما يعلنون تأييدهم للمسيرة الديمقراطية اذاً بعدها تترتب عليهم نتائج عديدة حينئذ يمكن ان يرأس رئيس جمهورية العراق وفدا يذهب الى دمشق وانا اعتقد نحل كل المشاكل لكن ليس من مصلحة العراق ولا من مصلحة سوريا ولا من مصلحة العرب ولا من مصلحة الفلسطينيين ان نشن حملة اعلامية على سوريا، ان نزعجهم ونزيد الضغط عليهم، كل ذلك غير مسموح به في المنطق والعقلية.

وبالنسبة لبقية جوار العراق فان الاردن موقفها مشرف والكويت ايضا والسعودية موقفها جيد.

نحن نظام جديد

*هل نحن نظام تقليدي؟

-لا نحن نظام جديد.

*وعن حلفاء العراق، قال الرئيس مام جلال :

-في كل مرحلة يتحدد الحليف وفق متطلبات تلك المرحلة، كل من يؤيدنا من اجل التخلص من الارهاب والتكفيريين هم حلفاؤنا وكل من يقف مع التكفيريين ومع الارهابيين ضدنا هم يضعون انفسهم في موقع العداء، انا قلت في فترة من الفترات رددت الشعار القديم الذي كان الرئيس الخالد جمال عبدالناصر يردده وكان يقول (نعادي من يعاديننا ونصادق من يصادقنا)، انا كنت اقول (نصادق من يصادقنا ولا نعادي الا من يعاديننا)، في الوضع الحالي لدينا حلفاء كثيرون فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والازدهاري ولكن مسألة الامن مسألة مهمة، انا قبل كم يوم استقبلت الامين العام للاشترابية الدولية وهي تنظيم واسع تضم (102) حزبا بعضها في الحكم وبعضها في المعارضة ولكنها احزاب قوية، اعلنوا تأييدهم لنا لاستقرار العراق، لازدهار العراق لتخليص العراق من الارهاب، اذا هؤلاء هم اصدقاء وحلفاؤنا واعداءهم حتى لمساعدتنا بشتى الطرق وقد استقبلت نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية ايطاليا الاخ الصديق القديم ماسيمو داليفا الذي هو رئيس اكبر حزب يساري في ايطاليا الذي زار العراق لبحث مسألة القوات الايطالية ومواصلة المساعدات الايطالية بشكل سلمي واقتصادي وثقافي وتدريبى للعراق، اذا فان للعراق اصدقاء كثيرين وليست لدينا مشكلة الا مع الذين يعادوننا ويؤيدون الارهاب.

الفيدرالية تعزيز الوحدة العراقية

*لماذا تعرقلت اقامة المؤسسات الفيدرالية في العراق؟

-انا اعتقد الفيدرالية هي احسن نظام في العالم، الفيدرالية جاءت لتوحيد الاقاليم والمناطق لا لتقسيمها، خذوا الدروس من التاريخ ترى ان الفيدرالية جاءت لتوحيد امريكا، لتوحيد كندا، لتوحيد المانيا التي هي امة واحدة وثقافة ولتوحيد العديد من البلدان، الفيدرالية نظام اداري عصري تضمن مركزية معقولة ولا مركزية معقولة تضمن حق الديمقراطية بأحسن اشكالها اذ اهل المنطقة يديرون امورهم بأنفسهم وكذلك تضمن تحالفه مع بقية ابناء الدولة الواحدة، انا اعتقد انه اثرت مشاكل نتيجة عدم فهم مبدأ الفيدرالية، هنالك بعض الاعتراضات على الفيدرالية من جانب اخوتنا العرب السنة بالنسبة لفيدرالية الجنوب، انا لا ابرر هذه الاعتراضات، واعتقد ان الفيدرالية هي خير نظام لبلدان متعددة القوميات وبلدان متعددة الاجناس.

الرئيس الفرنسي المرحوم فرانسوا ميتران كان يقول ان الدول المتعددة القوميات لا تستطيع ان تعيش الا اذا توفرت فيها شرطان، الفيدرالية والديمقراطية وهكذا تجربة اوروبا الشرقية برهنت ان البلدان التي لم تتوفر فيها الفيدرالية والديمقراطية انهارت الفيدرالية هي مثل الزواج، الزواج الاختياري والزواج القمعي ايهما يدوم

أكثر؟ الفيدرالية إذا طبقت في الجنوب وفي الغرب ستكون لصالح الجميع وتسهل وتمهد للناس الفيدرالية ستحل الكثير من المشاكل وأنها لا تؤدي إلى التقسيم بالعكس الفيدرالية تؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية، لاحظوا العراق، هل استطاعت الدكتاتورية ضمان وحدة عراقية حقيقية، الوحدة أيام الحكم الدكتاتوري وكنا نحن أربعين سنة في الجبال والجنوب أربعين سنة يناضلون ضد الدكتاتورية كانت وحدة قمعية بحتة. الشاعر الجواهري يصف هذا الوضع في عهد المالكي ويقول :

ذعر الجنوب فقيل كيد خوارج وشكا الشمال فقيل صنع جوار

يعني من بداية تأسيس الدولة العراقية الجنوب يذعر والشمال يشكو بمعنى أنها لم تكن وحدة حقيقية إنما كانت وحدة قسرية مفروضة، اليوم تشكلت وحدة اختيارية، إذا الفيدرالية ستضمن وحدة عراقية حقيقية لا مبرر للخوف منها، الذين يزعمون أن الفيدرالية تؤدي إلى التقسيم لا يفهمون الفيدرالية. انظروا السليمانية الناس آمنون مطمئنون يوجد عمران تقدم مفرح هذا خير من خيارات الفيدرالية لذلك الفيدرالية إن شاء الله عندما تترسخ سنرى كيف تؤدي إلى ازدهار العراق وإلى نوع من التعاون، لاحظوا العلاقات الشخصية، العلاقة الشخصية القائمة على المحبة والمودة والاحترام ليست أقوى مرة من العلاقة الشخصية المفروضة بالنظام والقمع والسلاح والتخويف؟ الفيدرالية هي العلاقة الودية الأخوية الحرة التي تقوم على مبادئ التوافق والاحترام المتبادل وتحقيق حقوق الجميع.

* وعن فيدرالية كردستان، قال الرئيس مام جلال :

-وجود الفيدرالية في كردستان لم يؤدي إلى فصل كردستان من العراق، وجود الفيدرالية بالعكس ركز الوحدة العراقية، في غياب دولة بغداد، أقر البرلمان الكردستاني بالاجماع البقاء ضمن العراق على أساس فيدرالي في العراق الديمقراطي.

* كيف يمكن أن تساهموا بانجاح هذه التجربة في المناطق الأخرى؟

-اعتقد بتعزيز هذه التجربة وبافهام اخواننا العرب ودعوة الوفود الكثيرة ليأتوا إلى كردستان ويروا بأعينهم ما يجري وبدعوة القوى السياسية إلى الاجتماع أحياناً في كردستان وإلى زيارة المناطق الكردية.

في السليمانية واشتاق إلى بغداد

* وجودك في السليمانية هل هو حب للمدينة أم راحة واصطياف؟

-نعم كلها، أولاً أنا أريد أن أقول شيئاً أنا لست من مدينة السليمانية، السليمانية مدينة عزيزة على الكرد دائماً يسمونها قلب كردستان، أنا أحب السليمانية حقيقة وأنا تعبت حيث ولمدة خمسة وسبعين يوماً لم أتمتع حتى بالإجازة الأسبوعية وكانت هناك مشاكل كثيرة كما تعلم فمن حقي أن أبقى كم يوم في السليمانية، السبب الثاني هو أنه أنا أمين عام للاتحاد الوطني الكردستاني وكان هناك احتفالات الذكرى

الـ(٣١) لتأسيس الحزب وغير معقول ان اكون غائباً عنها وكذلك من حقي امارس واجبي الحزبي طبعاً انا احب بغداد ايضاً واحب دجلة الخير واعشقها وكنا نردد مع الجواهري في الغربية :

على الكراهة بين الحين والحين نبعا فنبعاً فما كانت لترويني

يا دجلة الخير يا ينبعا افارقه اني وردت عيون الماء صافية

اشتاق الى بغداد ولكن من حقي ان ابقى كم يوم في السليمانية، كم يوم في اربيل، كم يوم في كركوك.

* وعن كيفية تعامله مع المداولات والمفاوضات مع الاطراف العراقية بتنوعاتها وعماً اذا اصيب بالانزعاج، قال :

-انا اتحاور مع القوى الاسلامية السنية والشيعية بينها قوى منفتحة بينها قوى منغلقة قليلاً لكن الحوار هو بحد ذاته هو شيء لطيف، انا اعتقد ان التزمت ليس كله من الاسلاميين هنالك احياناً عقائديون يجادلون، انا لم اتعب في حواراتي مع الاسلاميين سواء كانوا شيعة او سنة بالعكس كلما اتحاور معهم ازيد فائدة واطلاعا وتبادل الفائدة وهنالك مقاييس مشتركة بيننا مصلحة العراق العراق، ولا تنس انا مسلم انا افهم الاسلام وافهم القيم الاسلامية والمبادئ الاسلامية وانا اناقشهم احياناً هل ما يقولونه هو الاسلام الحقيقي او غير حقيقي فبالتالي انا لم اجد صعوبة في التحاور، مثلاً منذ خمسة وعشرين عاماً نحن على احسن علاقة مع المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وكان المجلس الاعلى يضم احزاباً مختلفة ومنذ بداية المعارضة ونحن على علاقة جيدة مع حزب الدعوة ومنذ اكثر من عشر سنوات نحن في علاقة جيدة مع الحزب الاسلامي العراقي فوجود منظمات اسلامية لا يعرقل الاتفاق بالعكس هذه ظاهرة موجودة في مجتمعنا والاسلاميون يبنثقون من واقع المجتمع العراقي ويجب ان نتحاور معهم ونتفاهم ونعتقد هذا امر ممكن.

الكلام يصدر عن العقل وعن الضمير

* هل اثرت زيادة وزنك على كلماتك الرشيقة ام صارت تصريحات ثقيلة ؟

-الكلام لا يصدر عن الجسم، الكلام يصدر عن العقل وعن الضمير وهذا لم يتبدل ياليت عقلي ايضاً صار كبيراً اكثر لو بقدر حجمي، عقلي يكبر هذا نعمة من الله لكن العقل يبقى بالحجم الذي خلقه الله فأنا لم اتبدل ولن اتبدل وانا اعاني مشكلة البروتوكولات، حيث رئيس بروتوكولات الرئاسة عندي في رئاسة الجمهورية لا يستطيع قبول ما يطلبه مني، اعتقد انا لم اقل من النكتة حتى علي انا اضع النكات على نفسي واقبل النكات واسمع النكات واجمع النكات اينما كان واليك هذه النكتة الجديدة :

واحد كردي فتح محلاً في الاردن ولكي يروج له سماه محلات (مام جلال وشركائه).

الشرطة الاردنية ذهبوا اليه وسألوه من هم شركاؤه اعطنا اسماءهم، فلم يعطهم الكردي الاسماء فأمروا باغلاق محله.

وذهب الكردي وفتح محلاً في السعودية وهذه المرة باسم (محلات مام جلال لا شريك له) فاعتقلته الشرطة

السعودية كيف تقول ذلك، الله فقط لا شريك له فكيف تكتب ذلك ؟

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



*القاضي المتقاعد زهير كاظم عبود

استقلالية القضاء العراقي

السلطة التشريعية بسن ووضع القوانين، وتقوم السلطة القضائية بتطبيق تلك القوانين بأمانة وحياد وتفصل في المنازعات والخصومات المعروضة أمامها بالإضافة الى رقابتها على عدم خرق الدستور والقوانين كضمان من ضمانات مبدأ الشرعية، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ الأحكام الصادرة، ولأن القضاء العراقي معنيا بقانونية

نص الدستور العراقي في الجملة (ب) من الفقرة (أولا) من المادة الثانية منه على ذلك، كما اعتمد الدستور على نظرية فصل السلطات باعتبارها من النظريات التي تحقق من خلال هذا الفصل الرقابة الموضوعية والشكلية في تشريع القوانين ونفاذها وتطبيقها، كما يحقق هذا الفصل أيضا رقابة متبادلة ومهمات محددة، إذ تختص

الدكتاتوريات التي تحصر السلطة عادة بيد سلطة واحدة، ومع إن هذه الاستقلالية لا تعني الانسلاخ عن منظومة العمل الدستوري، إلا أنها تعني عدم تعدي أو تجاوز أي منها على عمل ومهام الأخرى، وهذه النظرية تعطي الاستقلالية والحرية للسلطة القضائية بما يتيح لها ممارسة دورها المهم في بناء دولة القانون وترسيخ مبادئ العدالة، كما يعطي للسلطة القضائية القدرة على الحركة وحرية الأداء والتطور ضمن دائرتها، بالإضافة الى عدم تأثرها بالمواقف السياسية للسلطة التنفيذية، ودون أن تتقيد بمراقبة كلا السلطتين أو تدخل أي منها في عملها أو في قراراتها، وبهذا تضمن ليس فقط قدرتها في التطبيقات القانونية السليمة للقوانين،

وليس فقط حسم القضايا وتطبيق معايير العدالة والقانون بحيادية وعدالة، وإنما تمكين المواطن من مقاضاة أي مركز من مراكز السلطتين

التشريعية أو التنفيذية أمام القضاء في حال شعوره بخرق الدستور أو العمل بما يخالف النصوص القانونية، مما يدفعها للتطور والإبداع في عملية البحث والاستنتاج، وإيجاد القواعد القانونية متناسبة مع الظروف، ولهذا يعد استقلال القضاء من المقومات الأساسية التي تساهم في تثبيت دعائم العدالة والقانون، وفي رفع مستوى الأمن وتجسيد مفهوم الاستقلالية كسند يحمي ثوابت الديمقراطية ويساندها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاطمئنان الى قضية الحقوق إلا بوجود قضاء مستقل.

استقلالية القضاء تعني أيضا التزام القضاء العراقي بالحيادية وعدم الانحياز لأية جهة كانت، وعدم إخضاع

التشريعات ومدى انسجامها مع النصوص الدستورية فإنه أيضا الجهة التي يحتكم اليها المواطن العراقي في سبيل تطبيق هذه الثوابت والمبادئ.

وثوابت العمل الديمقراطي التي يحرص القضاء العراقي على تطبيقها باعتبارها نصوصا دستورية تظهر واضحة وجليّة في نصوص الدستور، ويتم انعكاسها عمليا على الحياة في العراق، فتداول السلطة سلميا عبر الوسائل الديمقراطية من بين ثوابت الحياة السياسية واسلوب الحكم في العراق، بالإضافة الى ان السيادة للشعب مصدر السلطات والذي يمنحها الشرعية ويمارس حقه في الاختيار بالاقتراع السري العام والمباشر وعبر المؤسسات الدستورية، بالإضافة الى حظر

الكيانات التي تنهج نهجا طائفيا او عنصريا او ارهابيا او تكفيريا ..

المساواة امام القانون بين جميع ابناء العراق مفصل مهم يتعارض مع

التمييز القومي والديني والعرقي والمذهبي وبالتالي ينسجم مع المسار الديمقراطي، ومن يطالع النصوص الدستورية يجد ان كل نص يحث على التمسك بالحقوق واحترامها، ويدعو الى المساواة يصب في نهر الديمقراطية الذي لا يمكن ان يتم تحقيق الاستقلالية في العمل القضاء دون وجود هذا المسار.

فقد شكلت نظرية فصل السلطات الدستورية قاعدة عملية لتنظيم عمل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعدم تجاوز حدودها في الإطار العملي المرسوم لها، كما شكلت الإطار العملي الذي يمهّد للنظام الدستوري الديمقراطي البديل عن الأنظمة

للرئيس الراحل مام جلال دور ريادي ومهم في ترسيخ أسس الاستقلالية في الدستور العراقي

المرسوم دستوريا ووفقا لقانون التنظيم القضائي بشكل آلي وروتيني، وليس مهما إن يكون للعراق قضاء يسد الفراغ وقضاة يملئون أبنية المحاكم ويسدون شواغرها، إنما المهم في أن يكون هذا القضاء مستقلا بالمعنى الحقيقي للاستقلالية، بعيدا عن الانتماء الحزبي والطائفية والمحاصصة، وينأى بنفسه عن أن يكون طرفا في النزاعات السياسية، أو أن يكون تابعا أو طرفا لأحدى التجمعات السياسية أو الطائفية، مما يبعه حتما عن التمكن من أداء دوره الحقيقي، ويخرجه عن معانيه الحقيقية في الاستقلالية، واستقلالية القضاء العراقي تعني بناء قضاء مستقل قوي، يعتمد على رموز قضائية تتمتع بالكفاءة والخبرة، بالإضافة

الى حياديتها ونظافة سيرتها، والاستفادة من التجربة القضائية والسمعة التي كان القضاء العراقي يتمتع بها قبل حلول الدكتاتورية ومساهمتها في

المساس بسمعة ومسيرة القضاء العراقي حيث كانت صفحة القضاء العراقي وبشكل نسبي نظيفة وجديرة بالتقدير، واستقلالية القضاء العراقي تعني قدرة هذا القضاء على التمسك بالحيادية واكتساب ثقة المواطن في عدالته .

وليس اعتباطا أن تنص جميع الدساتير التي حلت في العراق منذ بواكير تأسيس الدولة العراقية مرورا بالدساتير المؤقتة لجمهوريات الانقلابات العسكرية وحتى الدستور الدائم الأخير، على استقلالية القضاء العراقي، وبالرغم انه في فترات متعاقبة لم يكن أي تجسيد حقيقي لهذه النصوص وللاستقلالية بمعناها الدقيق، مما أثر على دور

مجلس القضاء الأعلى أو قراراته ليس فقط للسلطة التنفيذية وإنما حتى للمصالح الخاصة والسياسية منها، وبالتالي عدم تمكين تلك المصالح من النفاذ داخل جسد القضاء، وتمكنها من أحداث شروخ تحرف القضاء عن مسار الاستقلالية والحياد التي يتطلبها الواقع العراقي الجديد ومتطلبات العدالة والقانون، وفي سبيل ان تكون هناك جهة دستورية تحمي المشروع الديمقراطي لبناء كيان الدولة وحماية حقوق الانسان نقول لابد من قضاء مستقل بشكل حقيقي لا شكلي وعملي لا اعلامي .

إن العمل على تجسيد نصوص الدستور التي تؤكد على استقلال القضاء أمرا ضروريا لابد من تكاتف الجهود

لإنجاحه، حيث

إن استقلال القضاء تفرضه الضرورة والحاجة الماسة قبل ان تلزمه النصوص الدستورية، ومن اجل أن يتم تثبيت معالم دولة القانون التي طالما

افتقدها أهل العراق زمنا طويلا في ظل حكومات الانقلابات المتعاقبة، ولم يتم الشعور بها في ظل الحكومات التي أعقبت النظام الملكي .

بالإضافة الى أنه يشكل الضمانة الحقيقية في قضايا المتخاصمين مهما كانت مراكزهم القانونية .

وهذا الأمر يدفع بالضرورة الى أن تهتم السلطة التشريعية والتنفيذية بوضع القضاء العراقي وتساهم في تحسين صورته وتمكينه من تطوير أداءه، بالإضافة الى دعم القضاء ماليا ومعنويا، والإسراع في عملية الإصلاح القضائي والقانوني في العراق .

ليس المهم أن يتمكن القضاء العراقي من أداء دوره

الرئيس مام جلال جسد بالفعل معنى الاستقلالية ضمن المبادئ العامّة التي يؤمن بها

للمرحلة الانتقالية نص المادة ٤٣ الذي أكد على استقلالية القضاء من السلطة التنفيذية ووزارة العدل بأي شكل من الأشكال، ونص الدستور العراقي الأخير على استقلالية السلطة القضائية ضمن عدة نصوص، حيث أكد في النص الأول على إن السلطة القضائية مستقلة، في حين أورد النص الثاني إن القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة .

وهذه النصوص الدستورية لا أثر لها ولا قيمة دون أن تجد لها تطبيقا عمليا، بالرغم من إن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل أكد في الباب الرابع منه على الجرائم

المخلّة بسير العدالة، وحدد في الفصل الأول منه المساس بسير القضاء العراقي، حيث جاء في المادة ٢٣٣ معاقبة كل من يحاول التدخل في

عمل القضاء أو التأثير على قناعات القضاة القانونية بأية طريقة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، ومع إن هذا النص يعتبر فعل التدخل جنحة، فأن المحاكم لم تنجح لمسائلة أي مسؤول قام بالتدخل أو عمل على تغيير قناعة القضاة طيلة الفترات السابقة، بالإضافة الى إن ما يلغي هذا النص ويتجاوز حتى على الاستقلالية التي يريدها الدستور حين يصر الى قبول القضاة وفقا للتنظيمات السياسية الحاكمة في البلد، أو ضمن التجاذبات الطائفية القائمة، مما سينتج وبلا مستقبليا على العدالة والقانون في العراق، حيث إن الالتزام بالحيادية واستقلال مواقف القضاة السياسية شرطا أساسيا يعزز مبدأ استقلالية

القضاء العراقي وساهم في تراجعته والإساءة إليه . فقد أكد القانون الأساس العراقي الصادر في العام ١٩٢٥، في المادة الحادية والسبعون أن المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها، ويشير النص المذكور الى استقلالية السلطة القضائية التي وضعها المشرع في الباب الخامس من الدستور تأكيدا على تلك الاستقلالية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويمكن أن تكون الفترة التي عاشها القضاء العراقي في ظل النظام الملكي بالرغم من بعض السلبيات، والتدخلات التي شابتها والهتات التي وقع بها بعض الحكام (القضاة)، إلا أنها وفق وجهة نظرنا المتواضعة أحسن وأكثر اقتدارا بكثير من فترات الحكومات

الجمهورية التي أعقبته من ناحية خرق استقلالية القضاء، أو التدخل في شأنه وقراراته، أو محاولة وضعه تحت عباءة السلطة التنفيذية، أو عدم تمكين القضاء من تكوين

رموز قضائية كبيرة رسمت لها صفحات ناصعة في تاريخ المؤسسة القضائية.

وبعد صدور الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الصادر في ٢٧ تموز ١٩٥٨، أكدت المادة ٢٣ منه أن القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة أو فرد التدخل في استقلال القضاء أو في شؤون العدالة .

وكما أورد الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ نصا ضمن المادة ٨٥ يؤكد على استقلالية الحكام والقضاة .

وسار الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ على نفس النهج في المادة ٧٦ أيضا، وجاء في قانون إدارة الدولة العراقية

وهذه النصوص الدستورية لا أثر لها ولا قيمة دون أن تجد لها تطبيقا عمليا

في تأسيس تلك المحاكم ومباشرة أعمالها حيث تم اعتماد اللغة العربية في الأحكام والقرارات، وصدر في العام ١٩٢٩ قانون الحكام والقضاة، وتم إصدار قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي في تشرين الثاني من العام ١٩١٨ من قبل القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني والذي أصبح نافذ المفعول بتاريخ الأول من كانون الأول ١٩١٩. كما تم إصدار قانون العقوبات البغدادي من قبل نفس قيادة الاحتلال بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩١٨ والذي أصبح نافذ المفعول بتاريخ الأول من كانون الثاني ١٩١٩، حيث تم تطبيقه على ولاية بغداد أولاً ثم امتد تطبيقه إلى الأجزاء الأخرى من العراق بعد ذلك، وصدرت تباعاً

القوانين الأخرى التي تنظم عمل المحاكم ومنها قانون المرافعات المدنية والتجارية، ونص قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تم تعديله إلى قانون المرافعات المدنية

بعد حين على عمل القضاة وأنواع القضاء وطرق الطعن، ومن ثم صدر قانون التنظيم القضائي الذي اختص بعمل القضاة، وأستند القانون في استقلالية العمل القضائي على تلك النصوص الدستورية التي وردت، والتي لم تنسجم مع طبيعة السلطات التي حكمت العراق بتلك الفترات، حيث أن ولاية القضاء العراقي تسري حتى على قرارات الحكومة، إلا إن الذي صار في تطبيق ما يخالف المبدأ المذكور، فتصير المحاكم خاضعة لقرارات الحكومة تحت شتى المزاعم التي قيلت ومنها المرحلة الانتقالية والثورية وما إلى غيرها من الركائز التي تعكزت عليها السلطات، وصار القضاء ومجلسهم تابعين إلى وزير العدل

القضاء العراقي .

ويمكن أن تكون صور التدخل في استقلالية القضاء العراقي غير مباشرة أو مكشوفة من قبل السلطة التنفيذية أو حتى التشريعية، فعملية إلغاء قرارات المحاكم بقرارات تشريعية يعد تدخلاً وأضعافاً لدور القضاء، وإلغاء الاستقلالية في إصدار الأحكام وفقاً لاجتهاده وحياديته، حيث إن القوانين العراقية هي المرجع في تكييف العلاقات القانونية عندما يتطلب الأمر تحديد نوع هذه العلاقات، كما إن مسار تطبيق القانون سبق وان تم إقراره ومنصوص عليه في نصوص قانونية أقرتها السلطة التشريعية ولا تقبل الاجتهاد، إذ لا اجتهاد في مورد النص،

كما إن التعسف في التدخل بوضع القضاة وتقييدهم أو اتخاذ الإجراءات بحقهم يساهم في إضعاف دور القضاء وتحجيمه، ما يؤدي إلى تراكم القضايا وضعف الحسم

وتذمر المواطن بعدم الحصول على حقوقه ضمن أقصر الطرق وأضمنها، وبالتالي خلق شروخ وحواجز بين القضاء والمواطن.

في ٢٨ تشرين الثاني من العام ١٩١٧ تم تأسيس المحاكم العراقية في ظل وجود سلطات الاحتلال البريطاني، وأصدرت قوات الاحتلال مجموعة من القوانين سميتها (القانون العراقي)، بدأت في تطبيقها على مدينة البصرة والناصرية والعمارة، وخارج نطاق هذه المدن يتم تطبيق القانون العشائري (نظام منازعات العشائر)، وحلت المحاكم العراقية بديلاً عن المحاكم التي تعتمدها السلطات العثمانية، واشترك قضاة انكليز مع العراقيين

من المهم أن يكون القضاء مستقلاً بعيداً عن الانتماء الحزبي والطائفية

وأمام التردّي والشرح الذي أحدثته هذه الأنظمة البائدة، صار لزاماً إن نعيد الثقة بالقضاء لدى المواطن العراقي، وصار لزاماً إن تأخذ السلطة التشريعية دورها في عملية الإصلاح، من خلال التدقيق في عملية اختيار القضاة أو الاستفادة من الطاقات والكفاءات القضائية والقانونية، المقتدرة، بعيداً عن التقسيمات والمحاصصة والطائفية، مع استعادة لمسيرة القضاء العراقي قبل إن يختل ويتم تهميشه في زمن الدكتاتورية والاستفادة من تلك الفترة وما خطته من صفحات ومواقف يعتز بها القضاء .

إن تثبيت دعائم الاستقلالية للقضاء العراقي فعلاً وبشكل عملي يدفع بالعملية السياسية إلى خطوات ثابتة

وراسخة، وعند

اطمئنان المواطن

إلى وجود جهة

مستقلة وتتمتع

بالحيادية يرسخ

اعتقاده من أن

حقوقه لن تضيع،

مع ما يمكن معها

إن تخضع جميع

الأطراف إلى

قرارات القضاء، وبالتالي لا يوجد احد شخصاً كان أو حزباً أو هيئة أو تجمعا فوق القانون، بالإضافة إلى عدم اعتماد القضاء الاستثنائي أو منح الموظفين الإداريين صلاحيات قضائية حتى يمكن حصر مركز الأحكام والقرارات التي تخص الحقوق بالقضاء العراقي، وتعميق منهج حقوق الإنسان في عمل المؤسسة القضائية المدنية منها أو الجنائية، علماً بأن القضاء الاستثنائي بأشكاله وصوره التي حلت علينا في العراق من المجالس العرفية والمحاكم الثورية والخاصة ومحاكم امن الدولة جميعها مخالفة صريحة لمبدأ استقلالية القضاء ومخالفة للدساتير التي كانت سائدة في تلك الفترات .

يلتزمون بأوامره وتعليماته ويتأثرون بقراراته، كما بدت تدخلات السلطة السياسية واضحة من خلال تهميش القضاء ومنعه من الفصل في العديد من القضايا، وإلغاء العديد من الأحكام والقرارات .

مرت المؤسسة القضائية تبعاً للمتغيرات السياسية بظروف تمسكت باستقلاليتها وحيادها، غير أن تلك الظروف أثبتت توجه تلك السلطات لخرق هذه الاستقلالية وعدم الالتزام بنظرية فصل السلطات التي كررتها في دساتيرها المؤقتة، حتى أن السلطة البائدة حولت القضاء إلى وظيفة، وقيدت سلطته، وحجمت دوره وشلت متابعته واجتهاداته حرصاً منها على سيطرة أنظمتها على

الحقوق والحريات

والتطبيقات

الدستورية دون

تقييد أو منع .

أن عدالة النظام

القضائي تتلازم

مع استقلالية هذا

النظام، وكل هذه

العدالة مرتبطة

بشكل أو بآخر

بعدالة القضاة واستيعابهم لدورهم وتطابق أحكامهم مع القوانين والعدالة، والمتابعة والبحث والتقصي من خلال تفسير وتحليل النصوص القانونية وفق روحها، وتحقيق العدالة من خلال البحث والتدقيق في مجالات تطوير القواعد القانونية والفقهية بما ينسجم مع واقع العصر وحياة الناس في الزمن الحاضر، ومحاولة استنباط النصوص القانونية وتطوير العمل القضائي، وتأكيد استقلالية القرار القضائي والسعي لتأصيل الاستقلالية حتى يمكن أن تصير ثابتة مع ما يصاحبها من عملية إصلاح النظام القضائي العراقي الذي انتابه الخلل الأكيد طيلة فترة سيادة الدكتاتورية والطغيان في العراق،

جميع الدساتير التي حلت في العراق كانت تنص على استقلالية القضاء

أن يتم اعتباره أضعافاً لدور القضاء وشرخاً في العمل القضائي والقانوني، فأن هذه الجهات مع ما منحها الدستور من وظائف وصلاحيات لاتجد لها مبرراً أو غطاء أمام استقرار الوضع أو انسجام العمل السياسي مع مبدأ فصل السلطات واستقلالية العمل القضائي .

أن مبدأ استقلالية القضاء المعزز بمقتضى الدستور يشكل قاعدة متينة ترتكز عليها دولة القانون، الدولة التي طالما افتقدها العراقي ردحا طويلا من الزمن، إذ طالما خرقت السلطات تلك الاستقلالية وتجاوزت عليها، ولذا كان مبدأ الاستقلالية مجرد كلمات منصوص عليها في الدساتير المؤقتة دون أي تطبيق، وكانت تلك السلطات

تعتبر المؤسسة

القضائية خصما

عليها إخضاعه

أو استمالاته،

ولذا لم يكن

مبدأ الاستقلالية

محترما على الدوام

بأي شكل من

الأشكال، ويمكن

إن تشكل المحاكم

الاستثنائية وسلب اختصاصات المؤسسة القضائية وتعطيل أحكام محاكم الجنايات والبداءة، ومنح الموظفين المدنيين صلاحيات القضاء، وغيرها من الأمور التي تتجاوز على استقلالية السلطة القضائية، حتى وصل الأمر بالدكتاتور البائد إن يعتبر القضاء وظيفة عادية ضمن هيكل المؤسسة .

وكان للراحل جلال طالباني دورا رياديا ومهما في ترسيخ أسس الأستقلالية في الدستور، ليس فقط لكونه من الأسرة القانونية، انما جسد بالفعل معنى الأستقلالية ضمن المبادئ العامة التي يؤمن بها، ولهذا فأن تلك النصوص بالأضافة الى المحكمة الأتحادية العليا شكلت

مسألة استقلالية القضاء عنصر رئيسي من العناصر الرئيسية في مكونات النظام السياسي، ومسألة استقلالية القاضي لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تكون قراراته باتة ودون تدقيق ويتصرف كما يشاء، الاستقلالية تعني في الالتزام بإجراءات التقاضي وإصدار الأحكام وفقاً للقانون .

وتحقيق أقصى ما يستطيع لتحقيق العدالة والحق، وعلى هذا الأساس وحتى يتم تبلور مفهوم استقلالية القضاء العراقي على السلطتين إن تترجم هذه الاستقلالية من خلال كف يدها من التدخل في الشأن القضائي أو العمل على إدخال عناصر منسجمة أو ملتزمة مع أحزابها أو تنظيماتها السياسية أو تجمعاتها الطائفية إلى الجسد

القضائي، بغض

النظر عن كفاءتها

أو خبرتها مما

سيحدث أثرا سلبيا

مستقبلا على وضع

القضاء العراقي،

ويشكل حجر

عثرة في طريق

الاستقلالية.

ويأتي تشكيل

المحكمة الاتحادية في العراق خطوة أكيدة على سبيل ترسيخ مبدأ الاستقلالية، وحرص من المشرع على أن تكون جميع الخطوات والقرارات التي تخطوها السلطتين التشريعية والتنفيذية تحت التدقيق القانوني ومن قبل جهة مستقلة، حيث إن القانون رسم طرق الطعن في قرارات المحاكم العراقية، وبذلك تعود مرجعية التدقيق والبت في هذه القرارات من قبل القضاء العراقي الذي له الولاية العامة بما في ذلك المحكمة الدستورية .

ومع إن الظرف الراهن خلق مؤسسات مستقلة لها صلاحية اتخاذ القرارات والأحكام دون أن يكون للقضاء العراقي صلاحية تدقيق قراراتها أو نقضها، مما يمكن

وهذه النصوص الدستورية لا أثر لها ولا قيمة دون أن تجد لها تطبيقا عمليا

ويتحدد استقلال القضاء في سيادة القانون واحترام الدستور، وفي قدرة المؤسسة القضائية أن تأخذ دورها الحقيقي والفاعل في الساحة، وكذلك تمكين المواطن من اللجوء الى القضاء بأسهل الطرق .

وإذا كان استقلال القضاء العراقي يؤدي إلى فاعليته وإسهامه في استقرار الوضع السياسي في العراق، يستوجب الأمر إن تلتزم كلا السلطتين بهذه الاستقلالية التي أكرها الدستور وتتطلبها ظروف الحياة العراقية، وأن تحرص السلطة التنفيذية على تعميق هذا الدور إيماناً منها بالمهمة الصعبة المنوطة بالقضاء العراقي، حيث إن الأنظمة الديمقراطية تحرص على تلك الاستقلالية،

بينما لا تلتزم بها الأنظمة الشمولية والمتخلفة حتى وان وضعتها كنصوص في دساتيرها، وتفعيل قانون التنظيم القضائي بما ينسجم مع أهمية المرحلة التي

يجتازها العراق وهو يؤسس لبناته الأولى على طريق الديمقراطية والالتزام بالنظام الفيدرالي . كما يتطلب الأمر من الأقاليم العراقية المنضوية تحت راية العراق الاتحادي الاهتمام بعملية أعداد القضاة لتأسيس لبنة من لبنات القضاء العراقي المتمسح بثقافة حقوق الإنسان .

وعليه فأن من بين أهم ركائز دولة القانون اعتماد نظرية فصل السلطات، وأهم أعمدتها الأساسية استقلالية القضاء العراقي الذي يعد أحد ثوابت السياسة الديمقراطية في العراق .

*قاض متقاعد من مجلس القضاء الاعلى العراقي

معلماً جديداً في البناء القضائي ضمن الدستور العراقي الجديد .

إن الحرص على تجسيد تلك النصوص إلى واقع عملي يؤكد لدينا ضمان فعالية أكيدة لمبدأ الاستقلالية، وتأكيداً على ترسيخ ثوابت الديمقراطية في بلد تنمو فيه قيم الديمقراطية مثل نمو الطفل الوليد في تجربة دستورية تعتمد قبل كل الاعتمادات الأنسان وحقوقه .

ولتأكيد تلك الاستقلالية ينبغي تجسيد تلك المبادئ، وأيضاً من خلال إعداد القضاة أعداداً منهجياً ينسجم مع ثقافة حقوق الإنسان التي يؤكدتها العراق الجديد، ومن خلال عملية إصلاح القضاء العراقي الموجود، ومن خلال

إصلاح النظام القضائي العراقي بما ينسجم مع الدستور والتطلعات التطبيقية لمنهج الديمقراطية والنظام الاتحادي الفيدرالي الذي يسعى اليها العراق،

والتركيز على مبدأ فصل السلطات في التطبيقات العملية والسعي لنشر الثقافة القانونية بين المجتمع، من خلال منظمات المجتمع المدني ودور الأحزاب الوطنية في الشارع العراقي وحصانة القضاة وحمائتهم وتحصينهم، وان تسعى السلطة التشريعية إن لاتتناقض مع أحكام وقرارات السلطة القضائية، والالتزام بالنصوص القانونية التي توحد العراقيين وتنصف المرأة وتحافظ على كيان الأسرة والطفولة وعدم تشنيتها بما يضعف المجتمع ويضر بأوضاعه، ووضع المؤسسة الأمنية التي تختص بوظيفة التحقيق تحت أمره القضاء أو ربط ترقيات أفرادها أو عناصرها بالقضاء العراقي.

عدالة النظام القضائي تتلزم مع استقلالية هذا النظام

المرصد السوري و الملف الكردي

الإدارة الذاتية في ظل الوضع السوري الراهن

مُيسر الجلسة



شورش درويش

زميل باحث في
المركز الكردي للدراسات



رياض درار

الرئيس المشترك
لمجلس سوريا الديمقراطية



جلال الحمد

محامي سوري
ومدير منظمة العدالة من أجل الحياة
الناشطة في شمال سوريا

ودارت الندوة حول محورين أساسيين وهما:
نموذج الإدارة الذاتية وكيف بإمكانه أن يشكل مقدمة
للحل في سوريا، فيما ناقش المحور الثاني المخاطر
والتحديات الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية
التي تواجه الإدارة وخاصة أطماع تركيا وإيران في
شمال شرقي سوريا ومستقبل الإدارة الذاتية في ظل
الانسداد السياسي الذي تعاني منه سوريا وغياب الحل
للأزمة المستمرة منذ ١٣ عاماً.

خلال النقاش، تطرق الرئيس المشترك لمجلس
سوريا الديمقراطية في بداية حديثه إلى الحكم الطويل
لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والاستبداد

*المركز الكردي للدراسات

ضمن سلسلة الندوات الحوارية التي يعقدها المركز
الكردي للدراسات، أقام المركز يوم الجمعة الماضي
ندوة حوارية بعنوان «الإدارة الذاتية في ظل الوضع
السوري الراهن».

واستضافت الندوة، التي أدارها الزميل شورش
درويش وبُثت على الصفحات الرسمية للمركز على
مواقع التواصل الاجتماعي، رياض درار الرئيس
المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية، وجلال الحمد
وهو محام سوري ومدير منظمة «العدالة من أجل
الحياة الناشطة في شمال سوريا».

موضحاً أن «إقناع الأطراف السورية الأخرى بهذا الحزب وبمشروعه وبتوجهه احتاج إلى الوقت، ولا يزال يحتاج إلى الكثير من الإقناع للوصول إلى مرحلة مفادها بأن هذا هو الشكل الذي يمكن من خلاله خلق برامج تساهم في توسع العمل السياسي وإنشاء أهداف سياسية لمواجهة الأحداث القادمة».

وفي معرض حديثه، تطرق درار إلى محاولات التفاهم التي قام بها مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) والإدارة الذاتية مع القوى السياسية المعارضة في مناطق النظام، «ولكنها محكومة بظروف النظام وسيطرته واستبداده»، بالإضافة لتواصلها مع المعارضة في الخارج والتي يفترض أن يكون لديها مجال من الحرية للتحرك، لكن أيضاً أصبحت مقيدة بارتهاؤها أكثر من المعارضة في مناطق النظام.

ووصف درار الإدارة الذاتية بأنها «شكل دولة ولكن بنظام ثورة»، إذ قال في هذا الصدد: «يجب ألا نفكر بأن الدولة تحكمنا لأن الثورة هي الهاجس الأساسي الذي يجعلنا نغير بسرعة ولا تجعل الشكل الوظيفي يتحكم بأدائنا»، مشيراً إلى أنه في شمال شرق سوريا «يوجد نموذج متماسك يمكن البناء عليه ويمكن أن يشكل أرضية للعمل السياسي وأن يكون نقطة انطلاق لسوريا جديدة وبمشاركة الفاعلين السياسيين السوريين من كل الأطياف، مع إمكانية أن يتقدم مشروع الإدارة الذاتية وينجح ويمتد إلى باقي المناطق السورية».

وفي ظل التراجع الكبير في المسار السياسي لحل الأزمة السورية، رأى جلال الحمد مدير منظمة «العدالة من أجل الحياة الناشطة في شمال سوريا» أن الإدارة

والقمع اللذين مارسهما بحق السوريين ومنعهم من إدارة مناطقهم وشؤون حياتهم السياسية، وكيف أن سياسة القمع وكم الأفواه التي استمرت أكثر من ستين عاماً من قبل حزب البعث أخذت دورها ومداهما وتأثيرها ولذلك «بات من الصعب تغيير العقلية والذهنية المركزية بسهولة».

وأضاف درار أن «الثورة السورية كشفت عقم الحل السياسي والقدرة السياسية للكثير من الأشخاص ممن كنا نراهم قامت كبيرة في السياسة وأثبتت الأحداث والثورة وإدارة الثورة أنهم فشلة. هؤلاء لم يقوموا بعمل حقيقي لبناء القدرات لمواجهة النظام والتمكن من تغييره، بل على العكس خلقوا أجواء جديدة أكثر فساداً من النظام»، مشيراً إلى أن «سياق الأحداث بعد الثورة، كشفت أن المعارضة متمثلةً بالائتلاف والمجلس الوطني لم تستطع أن تشكل الحامل الحقيقي لا للثورة ولا للهدف السياسي المنشود».

وأشار الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية إلى أنه في شمال شرقي سوريا كان هناك حزب واحد، لديه معرفة وقدرة سياسية وتنظيم متماسك (الاتحاد الديمقراطي)، قاد حراكاً اعتمد فيه على بناء قدرات حقيقية في منطقة محدودة بشمال شرقي سوريا ليتوسع فيما بعد إلى مناطق أخرى بحكم طبيعة الأحداث وخاصة بعد محاربة تنظيم داعش وطرده من المنطقة.

وزاد على كلامه، أن هناك تماسكاً سياسياً حقيقياً في شمال شرق سوريا، «استطاع أن يبني نفسه وبيني المجتمع من حوله لأن لديه إيديولوجية ونظرية».

المحور الاول: نموذج الإدارة الذاتية وكيف بإمكانه أن يشكل مقدمة للحل في سوريا

خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة». وقال: «هذا يفقدنا أحد المداخل المهمة التي نعول عليها لحل سياسي مستقبلي تكون الإدارة الذاتية أحد أعمدته. وطالما أن هذه الإدارة لا تحظى بالرضا المقبول والكافي، أعتقد لن تكون لديها القدرة على المضي قدماً في أن تكون حجر زاوية في تحقيق المسار السياسي في سوريا. إن تجربة الإدارة الذاتية قد تكون منقوصة بمكان ما ولكنها تعطينا نموذجاً يمكن البناء عليه لا سيما أن العودة إلى ما قبل ٢٠١١ أصبحت ضرباً من الخيال».

وبشأن التحديات التي تواجهها الإدارة الذاتية منذ بداية تأسيسها، قال الرئيس المشترك لـ«مسد» إن منطقة شمال شرقي سوريا «كانت محكومة بالصراع منذ فترة طويلة، الأطماع فيها داخلية وخارجية، حتى السوريون استثمروا فيها لفترة طويلة وجعلوها مهمشة»، في إشارة منه إلى حزب البعث.

ولم يخفِ درار أن لدى الإدارة الذاتية نفسها ضعف في الأداء، موضحاً في هذا الصدد أن الإدارة «نشأت ضمن صراع ومواجهة قتالية، وبالتالي كل ما بنته حتى الآن من محاولات الاستثمار في نجاحها يفشل نتيجة طريقة البناء السريعة أو طريقة التوظيف غير المعتمدة على الكفاءة أو بسبب نماذج القيادات التي لا تستطيع أن ترى رؤية بصيرة الأهداف الحقيقية التي ممكن أن ينشدها ممثلو الإدارة. لدينا ضعف ذاتي يمكن أن يؤثر على طبيعة استقطاب الناس من حول الإدارة».

أما التحديات الخارجية، فتتمثل في «سعي تركيا احتلال أجزاء من شمال شرقي سوريا، لاسيما أن لديها أطماع في المنطقة ولا تريد استقرارها، إذ استغلت

الذاتية كفكرة وكمشروع قد تكون مؤهلة لإحداث حل في مسار الحل السوري وذلك من مدخل الإدارة المحلية، وذلك لأنها «تمتلك إدارة محلية ومشروع ورؤية واضحين»، مشيراً إلى أن رؤية الإدارة المحلية في بقية المناطق السورية «مشوشة».

ونوه الحمد إلى أن الإدارة الذاتية «يجب أن تكون مقبولة من مختلف الأطراف، ويجب أن تصوّب مسارها سواء على مستوى علاقتها مع المجتمعات المحلية التي تحكمها أو على مستوى علاقاتها مع إقليم كردستان العراق». وأضاف في هذا الصدد أن «الإدارة الذاتية مدعوة أكثر من الإدارات الأخرى في المناطق السورية لفتح أبواب التواصل مع الإدارات المحلية

في مختلف المناطق السورية، والتفاهم على مجموعة من الملفات، منها كيف يمكن أن يكون شكل سوريا القادم لأن مختلف التوجهات أو معظمها يتحدث عن عدم إمكانية العودة

إلى الشكل المركزي في سوريا ما قبل ٢٠١١». وأفاد أن السكان في شمال شرق سوريا «يجدون أنفسهم إلى حد ما أمام إدارة تمتلك رؤية وقدرة على تقديم الخدمات لهم وتمتلك قدرة الدفاع عنهم في مواجهة الحكومة المركزية».

ولم تختلف وجهة نظر الحمد عن ما قدمه درار فيما خص فكرة الإدارة الذاتية التي تحمل قيم يبحث عنها السوريون وهي قيم مفقودة في بقية المناطق السورية، من بينها المشاركة في الحكم من مختلف المكونات والتعايش المشترك واللامركزية.

ولكن يرى الحمد أن «نسبة عدم الرضا عن الإدارة الذاتية وأدائها تزداد في بعض مناطقها ولاسيما

المحور الثاني: المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الإدارة الذاتية

بعض المناطق لديهم سلطة على المؤسسات المدنية، وهذا باعتقادي أكبر تحدٍ يواجه الإدارة الذاتية».

وبحسب الحمد، فإن آلية اجتماع الإدارة الذاتية مع أبناء دير الزور لنقاش مطالبهم بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها دير الزور، «لم تكن الآلية التي يطمح لها الناس لإدارة مناطقهم، وهو ما يزيد نسبة عدم الرضا عن أداء الإدارة الذاتية». ورأى مدير منظمة «العدالة من أجل الحياة النشطة» أن «ما تقوم به إيران والنظام السوري وتركيا هو استغلال لحالة من عدم الاستقرار في شمال شرق سوريا»، مضيفاً أنه «يتوجب على أبناء المنطقة، ابتداءً من الإدارة الذاتية مروراً بمنظمات المجتمع المدني وانتهاءً بالفاعلين المحليين، إيجاد صيغة لحكم المنطقة بشكل مشترك يزيد من الرضا المحلي على الإدارة الذاتية وهذا سيكون بحد ذاته منطلق لتحقيق استقرار طويل الأمد في شمال شرقي سوريا».

وأردف أن «المهمة الأساسية للإدارة الذاتية هي القيام بمراجعة دقيقة لعملية إدارتها في كامل مناطقها من خلال تفاهمٍ وحوارٍ مع المجتمع المدني ومع الزعماء المحليين والفاعلين المحليين، كما أن على الإدارة الذاتية أن تعي أن الاعتماد على الخارج غير مضمون ولن يستمر. لذا، عليها تصويب العلاقة مع المجتمعات المحلية من خلال الحوار، وهذا يمكن أن يعطينا إدارة ذاتية تشاركية قليلة العيوب والرضا عنها عالٍ جداً»، لافتاً إلى «ضرورة تقوية الإدارة الذاتية لعلاقتها مع إقليم كردستان العراق لكونه الشريان الأساسي لشمال شرقي سوريا».

ضعف الدولة السورية الحالية للتدخل في المنطقة إما بصمت دولي وإما باندفاع ذاتي من دون النظر في تأثيرات المحيط، كما حصل في عفرين وسري كانيه وتل أبيض، بالإضافة إلى قصف المنطقة بالمسيرات لتخريب المنطقة، ذلك أن جماعة أستانا يخططون لتخريب المنطقة وإبعاد الخصم الأمريكي المتواجد في المنطقة، والذي يدعم الإدارة الذاتية، خاصة في حربها ضد داعش».

كما أشار درار إلى أن الأعمال التي قامت بها الإدارة الذاتية في قطاعات التعليم والصحة والخدمات تتأثر بالقصف التركي لاسيما بناء قنوات المياه والجسور التي تأثرت بقطع مياه علوك والفرات، بالإضافة لوجود خلايا نائمة ضمن المنطقة والضغط الخارجي الذي يحرك هذه الخلايا سواء من جهة إيران، كما حصل في مشكلة العشائر بدير الزور، أو من جهة تركيا

التحديات الخارجية تتمثل في سعي تركيا احتلال أجزاء من شمال شرقي سوريا

عبر الخلايا المدعومة المحسوبة على المعارضة. وأضاف أن «الإدارة الذاتية تعاني في مسألة التواصل السياسي لأننا غير مقبولين بحكم الضغط الخارجي الذي يدفع لإبعادنا عن كل احتمالات المشاركة السياسية».

بدوره، انتقد جلال الحمد ضعف بعض المؤسسات الخدمية للإدارة الذاتية، معتبراً أن «بعض قطاعات الإدارة الذاتية في تراجع، إذ لاتزال هناك مشاكل خدمات رئيسية يعاني منها الناس ضمن مناطق الإدارة الذاتية وتؤثر على حياتهم اليومية. ويكمن السبب بأن القرار مركزي ويفتقر أحياناً للكفاءة وللمعرفة بسياق المنطقة واحتياجاتها ويفتقر أحياناً إلى المشورة والمشاركة». وأشار إلى أن «المستشارين في بعض القطاعات في



البروفيسور حميد بوزرسلان:

لا فرق بين ما يحدث في شمال وشرق سوريا وغزة

الحكومة التركية، وقال: في المقدمة، هناك البنية السياسية اليمينية في تركيا والتي تتراوح بين نظريات المؤامرة إلى معاداة السامية. مشيراً إلى التناقض بين خطاب تركيا العدواني وافتقارها إلى تحولات أو إجراءات سياسية مهمة.

وتعليقاً على سياسات أردوغان تجاه شمال وشرق سوريا، قال "بوزرسلان": لا يوجد فرق بين ما تفعله تركيا في روج آفا وما تفعله إسرائيل في غزة.

وفي الختام، تطرق بوزرسلان إلى دور القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا وإيران في الصراع السوري. منوهاً إلى أهمية تأثيرهم في الحفاظ على الوضع الراهن في روج آفا، وخلص إلى أنه لا يمكننا أن نعرف ما إذا كانت فترة الوضع الراهن هذه ستستمر وكيف ستستمر.

ساوى البروفيسور "حميد بوزرسلان" بين ما يحدث في غزة وما يحدث في روج آفا نتيجة العمليات العسكرية التركية في شمال وشرق سوريا.

وقال: إن ما تفعله تركيا في روج آفا لا يختلف عما تفعله إسرائيل في غزة، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين السيناريو التركي والإسرائيلي في إشارة إلى الأعمال العسكرية التي قامت بها الحكومة التركية.

وأكد أن هذه العمليات التي تجري في ظل حكم أردوغان، تتبع مبدأً مماثلاً لتلك التي لوحظت في غزة. وفقاً لـ medyanews، نقلاً عن صحيفة "يني أوزغور بوليتيكا".

وحول الموقف التركي بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: انتقد بوزرسلان الخطاب السياسي ونهج



آسيا عبد الله: الصراع في الشرق الأوسط وصل مرحلة خطيرة

وقالت "آسيا عبد الله" في مستهل
كلمتها:

إن الأزمات الراهنة في الشرق الأوسط هي أزمة
السلطات الحاكمة ونظام الدولة القومية، إلى جانب صراع
القوى العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على المنطقة
برمتها.

وتابعت: منطقة الشرق الأوسط بشعوبها الأصيلة
موطن الكثير من الثقافات ومنبع الحضارات وقدمت
الكثير للإنسانية خلال الفترات التاريخية، ونخص بالذكر
الدور البارز للمرأة وما قدمته من تضحيات، ولكن للأسف،
إن رعى الحرب العالمية بكل أشكالها وتداعيتها وبكل
صنوف الأسلحة تدور على هذه الجغرافيا والتي مركزها
كردستان.

وأوضحت: الصراع والحرب القائمة في الشرق الأوسط
ليس فقط حرب الأسلحة المتطورة؛ إنما هو صراع يشترك
فيه نظام الدولة القومية وقوى الهيمنة العالمية التي
انخرطت في هذا الصراع بكل قوتها.
إن هذه الدول تشن كل أشكال حروب الإبادة وتمارس

شهدت العاصمة البلجيكية بروكسل انعقاد المؤتمر
الكردبي الدولي السنوي، الثامن عشر، يوم السابع من
كانون الأول ديسمبر ٢٠٢٣، شاركت فيه الرئيسة المشتركة
لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD.

وأكدت "آسيا عبد الله" الرئيسة المشتركة لحزب
الاتحاد الديمقراطي PYD: إن ما تشهده المنطقة يُعتبر
أعلى مستويات الخطورة، خاصة وأن تكنولوجيا الحرب
المتطورة أصبحت متوفرة لدى الأنظمة التي تبيد الشعوب
كالأسلحة الكيماوية والمسيرات وغيرها، وشاهدنا كما
شاهد العالم كيف تم استخدام السلاح الكيماوي ضد
الكريلا في كردستان. والمسيّرات لا تفارق سماء "روج آفا
وشمال وشرق سوريا" وهي تزهق الأرواح يومياً.

جاء ذلك خلال محور "الشرق الأوسط بين الوضع
الراهن والانتقال الديمقراطي العوائق وآفاق المستقبل"
الذي ألقته "آسيا عبد الله" الرئيسة المشتركة لحزب
الاتحاد الديمقراطي PYD في المؤتمر الكردبي الدولي
السنوي الثامن عشر الذي عُقد في بروكسل بتاريخ ٧
كانون الأول ٢٠٢٣.

وحول الموقف العالمي وأفاق الحل في الشرق الأوسط، قالت "آسيا عبد الله":

يجب أن يكون هناك موقف دولي حازم تجاه سياسات الإبادة هذه، وتُجَدُّ منها. نعم هناك الكثير من التحديات التي تعيق التوجه الديمقراطي، وهي أن بازارات القوى الدولية تركز على الشرق الأوسط، وما يجري من صراع هو صراع السلطة بين قوى الهيمنة العالمية والسلطات الرجعية الآفلة، والمؤشرات تشير إلى أن هذه الأزمة ستستمر، وأن مستوى الخطر على الشعب الكردي وعلى شعوب المنطقة ستصل إلى مستويات كبرى.

ورأت "آسيا عبد الله"، أن القوى الإقليمية المتمثلة

بالدول القومية ستعمل بكل وسائلها لثبيد الشعوب وتمنع أي تحول ديمقراطي في المنطقة. إن ما جرى قبل عشرات السنين يجري اليوم بوتيرة أعلى، فالمجاميع الإرهابية كداعش وغيره تم توجيههم لإبادة

الشعب الكردي، إن ما حصل في شنكال وكوباني خير دليل دامغ على ذلك.

الرئيسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD "آسيا عبد الله" قالت في ختام حديثها:

إن قوى السلطة تحاول أن تجعل من كردستان والمنطقة بؤرة لتنامي الإرهاب، لذا فإن مواجهة مثل هذه التوجهات تتطلب موقف دولي حازم حتى نستطيع أن نقضي على الإرهاب ونتوجه نحو السلام ونحقق الاستقرار ونُحل الأزمات في الشرق الأوسط بالوسائل والسبل الديمقراطية وهذا ما نسعى إليه منذ عقود.

PYDrojava*

سياسات الحرب الخاصة وسياسات الإنكار والإمحاء والتغيير الديمغرافي، والعالم يشاهد كيف يتم تهجير السكان الأصليين من موطنهم، ويُستوطن غرباء في منازل وأراضي هؤلاء المهجرين.

آسيا عبد الله، تطرقت في حديثها إلى المخاطر والتحديات التي تهدد المنطقة، قائلة: هناك خطر كبير يحدق بالمنطقة وكردستان على وجه الخصوص نتيجة الحرب الخاصة وسياسات التغيير الديمغرافي وسياسات العدوان، وهي سياسات تهدف إلى حرب إبادة، الشعب الكردي في المقام الأول وشعوب المنطقة عموماً، من خلال التغيير الديمغرافي الممنهج كما يحصل في "عفرين" و"سري كانيه" و"تل أبيض".

ونوهت إلى أن ما

تشهده المنطقة تعتبر أعلى مستويات الخطورة، خاصة وأن تكنولوجيا الحرب المتطورة أصبحت متوفرة لدى الأنظمة التي تبني الشعوب، فهي تستخدم الأسلحة الكيماوية ضد الكيريليا

في كردستان والمُسيرات لا تفارق سماء "روج آفا وشمال وشرق سوريا" وتزهق الأرواح يومياً.

وتابعت: هذه الأمثلة الفعلية التي ذكرناها تكشف حقيقة الاحتلال التركي وسياساته في أراضي شمال وشرق سوريا. إن ما يجري من سياسات في شمال وشرق سوريا وفي الشرق الأوسط تستهدف الشعب الكردي وشعوب المنطقة، وللأسف هذه السياسات تُطبَّق في مناطقنا بمشاركة القوى الدولية الحليفة والشريكة لدولة الاحتلال التركي.

واعترفت آسيا عبد الله أن هذه السياسات، بشكل عام، تقف عائقاً كبيراً أمام التحولات والمتغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط، وتحديدًا أمام المسار الديمقراطي للقوى الشعبية الذي يقوده الشعب الكردي.



20 قاعدة أميركية في شمال شرقي سوريا لمحاربة «داعش»

٥ صواريخ سُمع دويها مساء الجمعة، تلاها تحليق للطيران الحربي التابع للتحالف فوق المنطقة، من دون ورود معلومات حول حجم الخسائر البشرية والمادية التي أعقبت سقوط الصواريخ في محيط القاعدة. وذكر مسؤول عسكري بارز في قوات «قسد» أن هذا الاستهداف: «يعد الرابع من نوعه منذ بدء إسرائيل عدوانها على فصائل فلسطينية بقطاع غزة في ٧ من شهر أكتوبر (تشرين الأول) الماضي». وتحدثت صفحة «فرات بوست» المحلية، السبت، على صفحتها بموقع «فيسبوك» عن سماع صفارات الإنذار ودوي انفجارات ناجمة عن هجمة صاروخية على محيط قاعدة التحالف الدولي في بلدة الشدادي

القامشلي: كمال شيخو: تعرضت قواعد للجيش الأميركي وقوات التحالف الدولي لسلسلة هجمات صاروخية في مناطق عدة، شمال شرقي سوريا، ليل الجمعة - السبت، بعدما استهدفت ٣ قواعد تقع إحداها في منطقة رميلان النفطية (شمال شرق)، والثانية في بلدة الشدادي (جنوب شرق)، إلى جانب تعرض قاعدة حقل كونيكو للغاز، بريف محافظة دير الزور الشرقي، لهجمات صاروخية عدة في الأيام القليلة الماضية.

ونقلَ شهود عيان من سكان المنطقة القريبة من قاعدة «خراب الجير» الواقعة بريف منطقة رميلان النفطية المستهدفة، أنها تعرضت لأكثر من

هذه القواعد يتمركز فيها الجنود الأميركيون وقوات التحالف منذ 2015

رميلان ٢ تقع جنوب ناحية المالكية (ديريك)، وتضم مدرجات ومهبطاً للطيران تستخدمان لإقلاع الطائرات المسيرة والمروحيات القتالية، إلى جانب سجن خاص بعناصر ومسلحي تنظيم «داعش» المتطرف.

كما تتمركز القوات الأميركية في قاعدة كبيرة تقع جنوب مدينة الحسكة بالقرب من سجن الثانوية الصناعية بحي الغويران، الذي يعد من بين أكبر السجون الخاصة بمحتجزي «داعش».

وهناك قاعدة تل بيدر في الريف الشمالي للحسكة، وهي تقع على الطريق السريعة التي تربط المحافظة بناحية الدباسية الحدودية مع تركيا، وتضم مهبطاً للطيران المروحي. إضافةً إلى قاعدة في قرية القسرك، وتعد واحدة من القواعد الأكثر حيوية بالنسبة للقوات الأميركية، كونها تقع على الطريق الدولية «إم ٤»، وتتقاطع مع كل من قاعدتي لايف ستون وتل بيدر، لتنفيذ مهام الجنود الأميركيين وقوات التحالف في مناطق ريفي الحسكة الشمالي والغربي، المتاخمة لنقاط التماس مع الجيش التركي والفصائل السورية الموالية لها.

في حين تنتشر بریف مدينة القامشلي الشرقي، بمنطقة تل علو، قاعدة أميركية لتسيير الدوريات العسكرية وتفقد مناطق التماس والتداخل مع

جنوب الحسكة. كما نشرت صفحات محلية على منصات التواصل الاجتماعي تعرض قاعدة حقل كونيكو للغاز بریف دير الزور لرشقات صاروخية، مصدرها المناطق الخاضعة لسيطرة القوات النظامية والميليشيات الإيرانية المنتشرة جنوب نهر الفرات.

وتعرضت هذه القواعد والنقاط العسكرية التي يتمركز فيها الجنود الأميركيون وقوات التحالف منذ ٢٠١٥، في إطار مهامها القتالية لمحاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، لأكثر من ٤٠ ضربة ورشقة صاروخية منذ بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. وعلى الرغم من تعزيز الإدارة الأميركية تموضع قواتها العسكري في المنطقة غير أن مسؤولين كباراً عبروا عن مخاوفهم من «تصعيد كبير» ضد قواتها المنتشرة في سوريا والعراق.

وتوجد بالحسكة وحدها نحو ٢٠ قاعدة ونقطة عسكرية للجيش الأميركي وقوات التحالف، أبرزها قاعدة حقول رميلان النفطية، التي تتحكم بالطريق الرئيسية بين معبر سيمالكا الحدودي والحقول النفطية بالسويدية وباقي البلاد الحدودية مع تركيا، وتعد من بين أكبر القواعد المنتشرة في هذه المحافظة بعد قاعدة حقل العمر النفطية، بریف دير الزور الشرقي.

وهناك قاعدة في مطار روبرا الزراعي تسمى بقاعدة

هذه القواعد موجودة في إطار مهام التحالف القتالية لمحاربة داعش

وأصابت أهدافها بشكل مباشر»، وذكر مصدر أمني كبير أنه يوجد بالقاعدة مدرج لطائرات الشحن العسكرية الأميركية ومهبط للطائرات الهليكوبتر. وتتقاسم السيطرة على محافظة الحسكة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) المدعومة من التحالف الدولي بقيادة واشنطن، التي تبسط سيطرتها على القسم الأكبر من مدينتي الحسكة والقامشلي وريفهما من جهة، فيما تنتشر القوات النظامية الموالية للرئيس السوري بشار الأسد في مربعات أمنية محاصرة وقطع عسكرية وقرى متقطعة الأوصال من جهة ثانية، بينما تخضع ناحية رأس العين وريفها الشمالي الغربي لسيطرة الجيش التركي وفصائل مسلحة موالية منضوية في غرفة عمليات «نبع السلام» منذ أكتوبر 2019. وعلى الرغم من القضاء على سيطرة تنظيم «داعش» العسكرية والجغرافية في الحسكة منذ سنوات، لكن هذا لا يعني زوال تهديده، حيث تشن خلاياه النائمة هجمات ضد قوات التحالف وقوات «قسد» كان أكبرها الهجوم الدامي على سجن الصناعة بداية 2022.

*الشرق الاوسط

القوات الروسية، المنتشرة بكثافة في محيط المنطقة لدعم وجود وتمركز القوات النظامية الموالية للأسد. أما ريف القامشلي الغربي، فتوجد فيه قاعدة هيمو، التي تبعد مسافة 4 كيلو مترات إلى الغرب من مطار القامشلي، الذي يعد من بين أكثر قواعد الجيش الروسي المنتشرة في الحسكة. وتحتوي قاعدة هيمو على معسكر تدريبي تابع لقوات «قسد» بإشراف ضباط ومدربين من الجيش الأميركي وهو معسكر خاص لتدريب القوات الخاصة، التي باتت تعرف باسم وحدات «هات». وشيدت القوات الأميركية في ريف الحسكة الجنوبي قاعدة الشدادي الواقعة بالقرب من حقول النفط والغاز، وهي صلة وصل للمنطقة الممتدة من شرق نهر الفرات وريف دير الزور الشرقي والشمالي، إلى ريف الرقة الشرقي حتى الحدود العراقية شرقاً ثم إلى الجهة الشمالية الشرقية مع حقول رميلان النفطية.

كانت فصائل عراقية تطلق على نفسها «المقاومة الإسلامية في العراق» تبنت استهداف قواعد القوات الأميركية والتحالف شرق سوريا، وقالت في بياناتها إن القصف جاء رداً على استئناف الحرب على قطاع غزة، وإنها استهدفت مؤخراً قاعدة «خراب الجير» بمحيط منطقة رميلان برشقة «صاروخية كبيرة

رؤى و قضايا عالمية

الکرد في الشرق الأوسط بين تناقضات الشرق والغرب

بحدة في نشوئهم وأرغمتهم على البقاء على هامش الحياة. فالمجتمع المدني لم يولد في مصر وسومر من تلقاء ذاته، بل إنه ينتهل بالتأكيد مشاربه من ثقافة ميزوبوتاميا العليا، والبرهان الآخر البالغ الأهمية حول مدى رقي الديالكتيك التاريخي في الهلال الخصيب، هو سفر النبي إبراهيم إلى مصر قبل ما يخمن بحوالي ثلاثة آلاف وسبعمائة عام. "انتهى الاقتباس من القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية للسيد عبد الله اوجلان صفحة ٨٤ و٨٥.

*مركز روج افا للدراسات

ليس خافياً على أحد الإرث التاريخي للکرد على أرضهم في ميزوبوتاميا أو ما بات يعرف في الوقت الحالي بالشرق الأوسط، أما مسألة تثبيت هذه الأحقية من عدمها فإن المناطق الأثرية الكثيرة تشهد بذلك، وعند دراسة التاريخ يتضح للمهتمين مدى تدخل الكرد في تطوير الحضارة الإنسانية وتثبيتها، مقتبس "يتضمن تشخيص وجود الكرد وتعريفه بالأساليب التاريخية المألوفة مشقات عديدة فالجغرافيا التي قطنوها والتواريخ التي مروا بها قد أثرت

ما بالمقارنة مع الدين الإسلامي، والذي ربما كان للغزوات الإسلامية الدور الأبرز في اعتناقه وترك أو الابتعاد عن اليزيدية والزرادشتية، ربما يحتاج الخوض في تفاصيل هذا الموضوع إلى الكثير من الوقت وأيضاً الكثير من الجهد والبحث للوصول إلى المبتغى.

ولكن ما نريد توضيحه إن معظم المجتمع الكردي يتبع في الوقت الحالي الديانة الإسلامية وخاصةً المذهب السني، بغض النظر عن إيمانه به عن قناعة أو توارث عبر الأجيال، لكن ما هو مهم أو يلفت الانتباه أن الدين الإسلامي كعقيدة إيمانية ومنذ أكثر من ألف وأربعمئة عام يعتبر مطية لبقية القوميات للحصول على الحقوق وكسب المزيد من المكاسب تحت

مسمى الدين، بعكس المجتمع الكردي الذي ما برح يخدم هذا الدين حتى ولو على حساب حقوقه القومية، بطبيعة الحال الحالتان متناقضتان من حيث التشبيه

والمقارنة ولا يمكننا تقديم أو تفضيل احداها على الأخرى، فالدين هو علاقة روحانية ما بين الإنسان وربه، في حين تعتبر القومية هي علاقة الإنسان مع غيره ضمن إطار العلاقات الإنسانية المتعايشة.

الکرد ما بين تناقضات الشرق والغرب التقليدية:

لم تتوقف صراعات البشر فيما بينهم ولو للحظة واحدة منذ بدء الخليقة على وجه هذه الأرض، فقد كانت هذه الصراعات مستمر دائماً على شكل صراعات

الدين كعامل توحيد أو عامل تبعية؟

أن الإنسان الكردي لا يتصف بالتزمت بشكل عام لا التزمت الديني ولا التزمت الأيديولوجي أو القومي أو العرقي ... الخ، على العكس تماماً فإن الكردي بشكل عام يتأقلم ويتكيف مع الأوضاع والمستجدات في وقت قياسي، وبحسب ما سبق من الاستكشافات التاريخية وما يعيشه المجتمع الكردي في وقته الحالي فإن هذا المجتمع يحب الفرح والمرح والألوان المزركشة ويتضح ذلك جلياً في الاحتفالات الخاصة بالشعب الكردي.

حتى إن الاختلاط من بين الذكر والانثى لا يعد من المحرمات طبعاً ضمن حدود العرف والعادات والتراكمات التاريخية

والثقافة المجتمعية والتي تتداخل في تشكيلها عدة عوامل ومنها الدين، ويتفق معظم أو الغالبية العظمى من الكرد أنفسهم والمؤرخين على ان الدين اليزيدي

أو الزردشتي نسبةً إلى الزرادشتية وهو الدين الأساسي للكرد، وكأول الموحدين بالله الواحد الاحد، بطبيعة الحال بالنسبة للديانات السماوية المتلاحقة أو كما يسمون بأهل الكتاب فإنهم لم يؤثروا لا على المجتمع الكردي ولا على المجتمعات المجاورة الأخرى، ربما لأن الإيمان يعتبر جزءاً من الحرية الشخصية ونوع من تطور العقل البشري في كيفية اختيار الصح والخطأ.

وعليه فإن المؤمنين بالفكر المسيحي أو اليهودي ضمن المجتمع الكردي يعتبر قليلاً نوعاً

لماذا الكرد دائماً في أسفل القائمة أو في الهامش، بالنسبة للقوى الفاعلة عالمياً؟

نفسه بقوة لماذا الكرد دائماً في أسفل القائمة أو في الهامش، بالنسبة للقوى الفاعلة عالمياً والتي تلعب دور حامي الكرة الأرضية وتقسّم الجغرافيا بحسب أهوائها ومصالحها خلال القرنين الماضيين؟

المملكة المتحدة البريطانية:

عملياً فإن المملكة المتحدة ليس لها أي حدود جغرافية طبيعية مباشرة مع الكرد، ولم يقم الكرد في يوم من الأيام بأي عمل عدائي ضد المصالح الإنكليزية في أي بقعة من العالم، ولكن رغم ذلك فإن الإنكليز كقوة عظمى وكمملكة لم تكن تغيب عنها الشمس كانت دائماً تهتمش الكرد وكردستان وحقوقهم في أي تسوية سياسية، من خلال وقوفنا على هذه الحالة استنتجنا أنه ربما يكون السبب تاريخياً مسألة هزيمة الجيوش الأوربية تحت راية بريطانيا وقائدها ريتشارد قلب الأسد في فلسطين أو ما كان يعرف ببيت المقدس وقتها، وعدم تجاوز القادة الإنكليز لهذه الهزيمة التي قادها الكردي صلاح الدين الأيوبي تحت راية الإسلام، أو وجود فراغ في الشخصية الكردية وتمثيلهم الدائم بصفة تابع ضمن وفود أخرى، كما يحدث حالياً ضمن العلاقات الدبلوماسية وبالتالي يتم تهيمش الخصوصية الكردية ضمن البوتقة العامة للقضايا المطروحة.

فرنسا:

أيضاً كقوة فاعلة وكبيرة ومؤثرة فإنها تاريخياً

وجود أحياناً، وتتطور أحياناً أخرى إلى صراعات نفوذ على المساحات، وصراعات قومية أحياناً وصراعات دينية ومذهبية أحياناً أخرى وهكذا.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم مناطق العالم القديم والحديث وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- * تعتبر مركز أو مهد للديانات السماوية.
- * تعتبر عقدة وصل مهمة جغرافياً بين قارات العالم القديم.
- * تعتبر من أغنى مناطق العالم من حيث الثروات الطبيعية الباطنية.
- * تعتبر من أهم مناطق العالم من حيث الأجواء الطبيعية على مدار العام.
- كل ما سبق ربما يعتبر من ميزات المنطقة ونعمة على ساكنيها، وفي المقابل ربما هي نقمة وذلك

بسبب الاطماع الدائمة من قبل الدول والقوى التي تهيمن على العالم ما بين فترة وأخرى، ففي العصور الوسطى بدأت الصراعات الدينية على المنطقة وخاصة الصراعات المسيحية الإسلامية على المناطق المقدسة لكلا الطرفين وأحقية السيطرة لمن في إدارتها، وفي الوقت الراهن يشكل الصراع اليهودي الإسلامي قضية الشرق الأوسط الأولى والتي تتمثل أو تختصر في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بطبيعة الحال وكما في كل مرة كان الكرد هم الحلقة الأضعف في كل ما سبق، أما السؤال الذي يطرح

تم إهمال القضية الكردية التي تعتبر أكثر أهمية تاريخياً وزمناً

سنة ٢٠٠٣م وإسقاط صدام حسين وطرح مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الشرق الأوسط الكبير، أما بالنسبة للعلاقات مع الكرد فقد بدأت مع حرب الخليج بالاتصال المباشر مع كرد جنوب كردستان كجزء من المعارضة العراقية وتطورت العلاقة مع مرور الوقت، أما العلاقات والانفتاح مع كرد غرب كردستان فقد نشطت على وقع صدى المقاومة التاريخية في كوباني ضد الإرهاب العالمي المتمثل بداعش وبدأت هذه العلاقة بالتطور مع مرور الوقت.

روسيا:

مما لا شك فيه أن العلاقات الكردية الروسية هي علاقة تاريخية خاصة قبل تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً، وإذا ما سلمنا جدلاً أن روسيا هي الوريث لها وليست دولة منبثقة عنها، فالنظرة الروسية للقضية الكردية هي أنها تبني العلاقة معها على أنها علاقة نفعية فقط لا غير أي مدى إمكانية الاستفادة منهم في خدمة مصالحها وكمثال قريب ما جرى في عفرين وكيفية التنازل عنها للأتراك مقابل لعبة توازنات دولية خاصة بعد طرحهم المبهم لمصطلح (سوريا المفيدة)، كما أن التاريخ يشهد على مخاذلة الروس لحركات التحرر الكردية على مدى التاريخ.

الصين:

ربما لعدم ولوج الصينيين بشكل مباشر في السياسات العالمية وانشغالها بتقوية الاقتصاد الصيني، يعتبر سبباً رئيسياً لعدم احتكاكها المباشر

لم تكن إلى جانب الحقوق الكردية وربما وتشارك بالأسباب السابقة الذكر مع بريطانية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المقولة الشهيرة للضابط الفرنسي هنري غورو عندما دخل دمشق واقتحم ضريح صلاح الدين الأيوبي وقال جملته الشهيرة (انهض يا صلاح الدين ها نحن قد جئنا)، ولكن خلال الأزمة السورية الحالية ومع نشاط الدبلوماسية الكردية في فرنسا وبسبب تعارض سياسة فرنسا مع تركيا، أصبحت العلاقات الكردية الفرنسية أكثر انفتاحاً نوعاً ما.

الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكننا القول إن الولايات المتحدة الأمريكية

لم يكن لها دور مباشر في رسم سياسات وجغرافية الشرق الأوسط حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ففي وبعد حرب التحرير الكبرى من المملكة المتحدة كانت منكفئة على

ترتيب بيتها الداخلي وبعد الحرب العالمية الأولى كانت أيضاً منشغلة في تكوين شخصيتها ونقل مراكز القرار من بريطانيا إلى الولايات المتحدة وأيضاً مرورها وممرور العالم أجمع بالأزمة الاقتصادية العالمية أو ما بات يعرف بالكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث بدأ نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية وازدادت وتيرتها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الأولى إلى أن أصبحت مركز لرسم الخرائط للعراق الجديد، وتجلت ذلك للعموم مع غزوها للعراق

ينظر الى القضية الكردية على أنها قضية أمنية لا سياسية أو قضية أرض وشعب

والجماعات المتطرفة، وبالتالي كانت تؤثر في الطرف المقابل في التوجه إلى دعم الحركات الراديكالية والملتزمة وأحياناً المتطرفة، كما كان الحال مع حركة حماس في فلسطين ونشاط حركات التطرف الديني وتطورها وتحورها كما في سوريا بظهور ما يسمى (داعش) والتي تمردت حتى على حاضنتها الأم تنظيم القاعدة، حيث أنها حاولت إظهار نفسها على أنها البديل الأكثر نجاعة لحل مشاكل المنطقة عن طريق التزمت الديني.

أما بالنسبة للقضية الكردية والتي تعتبر أكثر أهمية تاريخياً وزمناً فقد تم إهمالها وربما أيضاً النظر إليها على أنها قضية أمنية لا سياسية أو قضية أرض وشعب، وإذا كان الحاملون للقضية الفلسطينية يطرحون بشكل دائم قضيتهم على أن حلها يكمن في حل الدولتين، فإن الشعب الكردي وساسته مازالوا في طور طرح حل الشعبين والاعتراف الرسمي بوجود شعب كردي له حقوقه في

التاريخ والجغرافية واللغة والثقافة.... الخ. أما ما يتم طرحه في خارطة الشرق الأوسط الجديد من فرز قومي لشعوب المنطقة ربما لن يكون بمثابة الحل لمشاكلها على العكس قد يكون سبباً في زيادة الشرخ ما بين المجتمعات والقوميات المتعايشة والمتجاورة، أما بالنسبة للبديل فهو خلق جو ديمقراطي من التعايش وربما يكون المشروع الكردي المطروح حالياً هو أفضل الحلول الممكنة والمتوفرة حالياً، من حيث الطرح والموضوعية وإمكانية التنفيذ.

مع الكثير من القضايا السياسية وحركات التحرر الوطنية والقومية.

ألمانيا:

تعتبر من أقوى اقتصادات العالم رغم خوضها لحربين عالميتين فيما مضى، كما أنها تحتضن أكبر جالية كردية في أوروبا والتي تساهم في انتعاش المناطق الكردية اقتصادياً، ولكن رغم ذلك فإن السياسة الخارجية لها تكون بعيدة عن التصادم مع الدول المحتلة لكردستان وبطبيعة الحال فإن المصالح تكون في رأس الهرم للأسباب السابقة.

شرق أوسط جديد أم ديمقراطي:

عند الحديث عن الشرق الأوسط ومشاكله الأمنية والسياسية يطفو على السطح مباشرة المسألة الإسرائيلية الفلسطينية، كنوع من البديهيات ربما لما لها من نشاط دائم من

حيث سيلان الدم والعنف والمضاد، ولم يعد خافياً على أحد أن الشرق الأوسط قبل السابع من تشرين الأول لم ولن يكون كما بعدها، كما يبدو أن الحلول السياسية دائماً بحاجة إلى هزات وصفعات عسكرية لحللتها، فمنذ اتفاقية أوسلو لم يحدث أي تغيير أو تقدم بشأن الحلول المستدامة لإسرائيل وفلسطين رغم المبادرة التي قدمتها الجامعة العربية باسم أعضائها مع بداية القرن الحالي والتي لم تلق آذاناً صاغية على العكس من ذلك فقد كانت مزاجية ونفسية الناخب في المنطقة دائماً تميل إلى اليمين

المشروع الكردي المطروح حالياً هو أفضل الحلول الممكنة والمتوفرة حالياً



غسان شربل

أوجاع «اليوم التالي»

إضافةً قد يغيّر ملامحها الحالية أو يرسخها. رفض الوزراء العرب حتى الساعة الخوض في استحقاقات «اليوم التالي» معتبرين أنّ الأولوية يجب أن تكون لوقف فوري للحرب. هذا لا يلغي أنّ العبارة تطرح في الاجتماعات الرسمية، وتتكرّر في الردّهات الدبلوماسية. وأنّ «اليوم التالي» آتٍ مهما تأخر. تحاول واشنطن رسم ملامح ذلك اليوم.

تدخّلت لمنع تحول حرب غزة حرباً إقليميّة. قدّمت لإسرائيل دعماً عسكرياً غير محدود. قدّمت لها أيضاً دعماً سياسياً ودبلوماسياً وصل إلى موقفٍ مستفز يحابط مشروع قرارٍ لوقف النار في مجلس الأمن على

تطاردنا منذ أسابيع عبارة «اليوم التالي». وهي حتى الساعة عموميةً وغامضة. أغلب الظن أنّ ملامحها ستتسكّل من مجموعة عناصر. من الأسئلة التي طرحتها عملية «طوفان الأقصى» التي أطلقتها «حماس» في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) الماضي. ومن نتائج طوفان النار الذي أطلقته إسرائيل رداً على الهجوم غير المسبوق في تاريخ تبادل الضربات بين إسرائيل والتنظيمات الفلسطينية. ومن الخلاصات التي استنتجتها الدول الكبرى من هذه الحرب التي تدور على شفير انهيارٍ إقليمي واسع. والعبارة غامضة لأنّ الحرب لا تزال مفتوحة؛ ولأنّ توسيع القتل لأسابيع

رفض الوزراء العرب حتى الساعة الخوض في استحقاقات اليوم التالي

بين الدبلوماسيين المواقبين من يعتقد أن «اليوم التالي» سيبدأ بخيباتٍ ومرارات. نجاح إسرائيل في تدمير غزة لن يعفيها من ساعة الاستحقاقات المؤلمة. أدارت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سلسلة من الحروب لاغتيال مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة قبل ولادته. أسهمت في تهميش السلطة وإطلاق المستوطنات لالتهام الأرض الفلسطينية. تصرفت إسرائيل معتبرة أن الدولة الفلسطينية هي أشبه بعبوة ناسفة هائلة ستزرع في خاصرتها. والواضح اليوم أن واشنطن التي تدعم إسرائيل لرسم ملامح المرحلة المقبلة تشتت فتخ الأفق السياسي بدعم خيار الدولة الفلسطينية المستقلة.

وهذا الخيار يحتاج إلى شريكٍ إسرائيلي لا يشبه نتيها هو وحكومته المثقلة بالألغام. وهذا يعني أن «اليوم التالي» يمر بالضرورة بتغيير في إسرائيل يتخطى الأسماء والأحزاب إلى الخيارات الاستراتيجية. والسؤال هو: هل يمكن أن تتمخض انتخابات إسرائيلية جديدة عن حكومة قادرة على تجرّع سمّ الدولة الفلسطينية المستقلة بعيداً عن شراهة مصادرة الأراضي في ما تسميه إسرائيل «يهودا والسامرة»؟

التمزقات التي سيثيرها «اليوم التالي» في المجتمع الإسرائيلي ستكون مطروحة أيضاً وبحدة في

الرغم من مذبحه المدنيين والأطفال. تتحرّك واشنطن لإحياء حل الدولتين وتغييب «حماس» عن مشهد «اليوم التالي».

أظهرت المواقف والتعليقات أن لا أحد يملك تصوراً تفصيلياً وواضحاً للمرحلة التي ستعقب توقف الحرب في غزة. ثمة من يعتقد أن العبارة تعني بوضوح غزة أخرى لا تكون «حماس» فيها مسلحة وفي موقع القيادة. لكن العبارة تزداد غموضاً لدى الحديث عن البدائل. هل تعود إسرائيل إلى احتلال القطاع وتنصيب إدارة مدنية فيه؟

وهو خيار تعارضه الدول الكبرى وتعدّه نوعاً من الرجوع إلى تجريب المجرب. يضاف إلى ذلك أن موقف الرئيس محمود عباس واضح وقاطع وهو أن السلطة الفلسطينية لن تدخل في أعقاب الدبابات الإسرائيلية، ولن تلعب أي دور في مشهد يفصل مصير غزة عن مصير الضفة، ولا ينص على آلية عملية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة. السلطة الفلسطينية غير راغبة في دور ناقص وخطر، وهي غير قادرة أيضاً. واضح أيضاً أن لا مجال لدور عربي على أرض غزة في اليوم التالي، ما لم يكن في سياق قيام الدولة المستقلة. أمّا اللجوء إلى قوة دولية لإدارة غزة فيصطدم برفض إسرائيل في ضوء تجربتها في جنوب لبنان.

ما أصعب التسوية حين تتعلق بالأحلام والأرض

الكلمة في القطاع».

سيعيد اليوم التالي طرح أسئلة كبرى. هل تستطيع إسرائيل أن تكون دولةً طبيعيةً بحدود نهائية بعيداً عن الادعاءات القديمة؟ هل تستطيع الإقامة قرب دولة فلسطينية مستقلة؟ واضح أن العمى السياسي دفع الحكومات الإسرائيلية إلى اغتيال فرصتين للتسوية؛ الأولى اتفاق أوسلو، والثانية مبادرة السلام العربية. هذا العمى السياسي ألبس إسرائيل حزاماً ناسفاً راح ينفجر هنا وهناك. سيطرح «اليوم التالي» أسئلة صعبة على الفلسطينيين أنفسهم.

ذات يوم كان الشاعر الكبير الراحل محمود درويش يلعب أحزانه في باريس. سألته عن أوسلو فأجاب أن التسوية «تشبه النزول من شجرة الأحلام إلى برودة الواقع وموازين القوى. تعني أيضاً حتماً أقل وأرضاً أقل». وأضاف: «عرضنا على الآخر قبوله وتقاسم الوطن، لكنه يصرُّ على طردنا منه».

ما أصعب التسوية حين تتعلّق بالأحلام والأرض! لهذا السبب لن تكون رحلة «اليوم التالي» سهلة بل مثقلة بالأوجاع والتمزقات. سيكشف ذلك اليوم هول المجزرة التي ارتكبت على أرض غزة. ولا تزال العبارة غامضة، ولا تزال الحرب مفتوحة.

*رئيس تحرير «الشرق الأوسط»

المجتمع الفلسطيني ولا سيما في غزة. في ٢٠١٧ وافقت «حماس» على مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضي عام ١٩٦٧، لكنها أبعدت عن شفيتها سمّ الاعتراف بالدولة الأخرى. ومن يراقب المواقف الدولية لا يجد صعوبة في استنتاج أن قيام الدولة الفلسطينية سيكون مشروطاً بالتأكيد باعترافها بدولة إسرائيل وبافتقارها إلى ما يمكن أن يشكل تهديداً للدولة العبرية، أي أن تكون منزوعة السلاح أو بعض أنواعه.

هل تستطيع «حماس» في ضوء طبيعتها ومسلماتها القبول بدولة مرفقة بهذه الشروط؟ وهل أطلقت «طوفان الأقصى» لتتوارى بعده من المشهد؟ وماذا عن النواة الصلبة فيها؟ وماذا عن حلفائها؟

ثمة من يعتقد أن «حماس» ستجد نفسها في اليوم التالي أمام خيارات مؤلمة. ذكرني أحد الدبلوماسيين بما حدث في عام ٢٠٠٩ بعد إحدى جولات التدمير الإسرائيلية في غزة. عقد الرئيس المصري الراحل حسني مبارك مؤتمراً دولياً في شرم الشيخ لإعادة إعمار ما تهدم.

أطلقت في المؤتمر وعوداً بمليارات الدولارات. ويقول المتحدث إن المليارات لم تصل لأن «حماس» اشترطت الاحتفاظ بوجودها على معابر غزة، والإشراف على عملية الإعمار. ويضيف أن «إعادة إعمار غزة ستكون مستحيلة في (اليوم التالي) إذا بقيت (حماس) صاحبة

الإسلاموية على الحافة

ثورة دينية قادمة إلى الشرق الأوسط



*تقرير لمجلة الإيكونوميست / ترجمة وتحرير: المرصد

مجلة الإيكونوميست، إلى إطلاق سراح ٨١ رهينة و١٨٠ معتقلاً فلسطينياً حتى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأدى العنف إلى عرقلة الجهود الأخيرة لتحسين العلاقات في المنطقة. وقد بدأ حاملو لواء الإسلام - المملكة العربية السعودية السنية وإيران الشيعية - في سد انقساماتهم الطائفية. وبالإضافة إلى قبول بعضها البعض، بدأت الدول الإسلامية في قبول اليهود أيضاً. ومنذ عام ٢٠٢٠، انضمت أربع دول عربية إلى اتفاقيات إبراهيم، لتطبيع تفاعلاتها مع إسرائيل.

إن الصور النمطية القديمة تطارد الشرق الأوسط مرة أخرى. إن أكبر مذبحه للمدنيين الإسرائيليين منذ إنشاء الدولة، والتي تمت في السابع من تشرين الأول (أكتوبر)، أعقبتها مذبحه للمدنيين الفلسطينيين. أمريكا، التي مولت إسرائيل وسلحتها ودافعت عنها، أصبحت مرة أخرى موضع غضب وكذلك حلفاؤها الغربيون، ويَلام عليهما معاً في تسهيل قصف غزة وتهجير سكانها. وقد أدت الهدنة التي بدأت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي كان من المقرر أن تنتهي مع بدء طباعة

عام 1979، أصبح يقودها رجل دين شيعي. وهي تطلق على نفسها اسم جمهورية إسلامية، ورسمياً، 99/5% من سكانها البالغ عددهم 89 مليون نسمة هم من المسلمين. لكن في عام 2021، زعم استطلاع عبر الإنترنت أجرته مجموعة أبحاث هولندية «غامان»، أن حوالي نصف المشاركين الإيرانيين البالغ عددهم 50 ألفاً قالوا إنهم فقدوا دينهم أو غيروه. أقل من الثلث تم تحديدهم على أنهم شيعة، الطائفة الإسلامية الحاكمة.

وعلى الرغم من الحظر الذي تفرضه البلاد على التبشير، فإن الاهتمام بالديانات غير الإسلامية في البلاد، مثل الديانات الزرادشتية والبهائية، أخذ في الارتفاع.

ويقول الإنجليون في إيران إن المسيحية تنمو هناك بشكل أسرع من أي بلد آخر. إيران هي «أول مجتمع ما بعد الإسلام»، كما يعتقد شهريار آهي، الناقد الإيراني.

وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي، تعرض رجال الدين، الذين كانوا منبوزين في السابق، للسخرية بسبب الجشع والنفاق في السنوات الأخيرة. وأثارت الإعفاءات الضريبية وتخصيص الأراضي والأشرطة الجنسية للمثليين في دول مثل إيران والعراق وباكستان الغضب. لقد حاول بعض اللاهوتيين التكيف، إما عن قناعة أو في محاولة للبقاء على صلة بالموضوع. وفي المغرب، قام عبد الرحمن طه، الذي يمكن القول بأنه الفيلسوف الأكثر تأثيراً في العالم الإسلامي، بالدمج بين الإنسانية والقواعد الأخلاقية للإسلام.

وكان المزيد، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، على وشك أن يحذوا حذوه.

والآن تؤدي الحرب في غزة إلى تطرف العالم الإسلامي وترويجه. ينصب الاهتمام العالمي على الفلسطينيين على محنتهم بعد سنوات من الإهمال. وقد تدعي حماس أن ذلك يمثل نجاحاً من نوع ما. لكن الكثيرين يلومون الجماعة الإرهابية الإسلامية على إخماد نار جهنم في إسرائيل. وتظهر التدايعات أن المسلمين يقفون عند منعطف حرج في تطور عقيدتهم. إن التحولات الدينية والسياسية والاجتماعية الضخمة تعمل على تغيير الشرق الأوسط وسكانه البالغ عددهم 400 مليون نسمة.

والسؤال الآن هو ما إذا كان هجوم حماس قادراً على عكس اتجاه هذه الثورة من خلال تأجيج جذوة الإسلام السياسي. ومن الممكن أن تؤدي الحماسة المناهضة

لإسرائيل والغرب إلى إثارة جماهيرها من جديد. ولكي نفهم لماذا ستكون مثل هذه النتيجة ضارة للغاية، فكر في مدى تحول مواقف المسلمين تجاه الدين في السنوات التي سبقت هجمات السابع من أكتوبر.

لقد تغيرت الممارسة الدينية من التعبئة السياسية من أجل الخلاص المجتمعي، كما يتبناها الإسلاميون، إلى سعي أكثر شخصية إلى الروحانية. والنتيجة هي أنه بالنسبة للعديد من المسلمين، أصبح الإسلام غير مُسيس بشكل متزايد.

وهذا الاتجاه واضح في إيران. ومنذ قيام الثورة

المشاكل الاقتصادية، وسوء الإدارة، والاستبداد، توفر أرضاً خصبة للعودة

والتجهيزات الرياضية لجذب الاهتمام الشعبي. لم يعد يتم الفصل بين الرجال والنساء في الجامعات والمكاتب والمطاعم. كما دفعت الضرورة الاقتصادية النساء إلى تولي الوظائف التي كان الرجال تقليدياً يقومون بها، من رعي الماشية إلى قيادة سيارات الأجرة.

وفي الوقت نفسه، ألغى البرلمان التونسي الحظر القائم على الشريعة على زواج النساء المسلمات من رجال غير مسلمين في عام ٢٠١٧.

ويتم الترويج لتغييرات أخرى من قبل المسلمين العاديين، إن لم يكن من قبل النخب.

وشهدت إيران احتجاجات حاشدة من أجل حقوق المرأة العام الماضي؛ قتل النظام ٥٠٠ شخص انتقاماً. وتتجاوز الآن معدلات الطلاق في منطقة الخليج التي كانت محافظة ذات يوم معدلاتها في العديد من الدول الغربية.

وبما أن الصعوبات الاقتصادية أجبرت

الأزواج على تأخير الزواج، فقد أصبح ممارسة الجنس قبل الزواج أكثر انتشاراً في المنطقة، كما يقول علماء الاجتماع.

تعثر الإسلام السياسي خلال العقد الذي أصبحت فيه الأعراف الاجتماعية والثقافية معولمة بشكل متزايد.

وفي عام ٢٠١١ ازدهرت خلال الربيع العربي. لكن بحلول عام ٢٠١٩، كان المتظاهرون في الجزائر وإيران والعراق ولبنان والسودان يطالبون بدولة مدنية. وفي عام ٢٠٢١، صوت المغاربة على انتخاب رئيس وزراء إسلامي وحزبه.

أما المؤسسات التي كانت في السابق منسجمة مع الإسلام، مثل العائلة المالكة السعودية، فقد أصبحت أكثر مرونة.

تخلى ولي العهد والحاكم الفعلي للمملكة، محمد بن سلمان، عن تحالف عائلته الذي دام ٢٥٠ عاماً مع أتباع ابن عبد الوهاب، المتعصب في القرن الثامن عشر.

كما أعلن نفسه مجدداً للدين في عام ٢٠١٨. وفي استطلاع أجره العام الماضي جيمس زغبي، وهو خبير استطلاع أمريكي، قال أكثر من ثلثي الشباب في الشرق الأوسط إنهم يريدون «تحديث» المؤسسات الدينية.

وقد زاد التسامح الديني على نطاق واسع بين

البلدان الإسلامية. على مدى العقد الماضي، استضافت أكثر من اثنتي عشرة دولة البابا فرانسيس.

قامت مصر والإمارات العربية المتحدة والمغرب

بتجديد المعابد اليهودية أو بناء معابد جديدة. وفي العراق، تم افتتاح مركز للحوار بين الأديان قبالة أبواب أقدس ضريح للشيعة في النجف.

معرض الغرور

وقد صاحب الإصلاح الاجتماعي تراجع حماسة الإسلاميين. وفي المملكة العربية السعودية، جاء الضغط من الأعلى، لكن العديد من المواطنين رحبوا به.

وتتنافس المساجد هناك الآن مع الحفلات الموسيقية التي يرتادها النجوم ومهرجانات الأفلام

من الممكن أن يظهر جيل جديد من المتطرفين

وهي منطقة بحجم بريطانيا كانت تؤوي وتدريب عشرات الآلاف من المقاتلين. ومنذ عام ٢٠١٩، انخفضت الهجمات الجهادية في سوريا من أكثر من ١٠٠٠ هجوم سنويًا إلى حوالي ١٠٠.

وقامت حركات إسلامية أخرى بكبح سلوكها من أجل البقاء. وكان فرع تنظيم القاعدة في سوريا أحد هذه الأمثلة. ولسنوات عديدة، بدت حماس، على الأقل ظاهريًا، جزءًا من هذا النادي.

أوقفت تفجيرات الانتحارية في إسرائيل، وفي عام ٢٠١٧ أصدرت ميثاقًا جديدًا تم تجريده من معاداة السامية العلنية الموجودة في النص الأصلي.

خلعت العديد من النساء في مدينة غزة الحجاب. ومن عجيب المفارقات أن إسرائيل، في سعيها إلى

تقسيم الفلسطينيين، قامت في الواقع بدعم واحد من آخر معاقل الإسلاميين في المنطقة وتعلمت كيف تتعايش مع حكمها. ولكن اجتياح حماس لجنوب إسرائيل بدد أي

وهم بإمكانية التعايش السلمي.

كيف سيتطور الإسلام السياسي رداً على الحرب في غزة؟

ومن الممكن أن يظهر جيل جديد من المتطرفين. إن المشاكل الاقتصادية، وسوء الإدارة، والاستبداد الخبيث، كلها توفر أرضاً خصبة للعودة.

وليبيا ولبنان واليمن هي بالفعل دول فاشلة. إن الدولتين الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الشرق الأوسط، مصر وإيران، غير مستقرتين اقتصادياً.

يقول أحمد أبو دوه، المحلل المصري في تشاتام

ويعكس هذا الرفض للإسلام السياسي مدى ضآلة ما بذله أتباعه في معالجة الضائقة الاقتصادية العميقة في البلدان التي سيطروا فيها على السلطة. وفي مصر وغزة وتونس، تراجعت الدخول في ظل حكمهم. وانتشرت البطالة؛ وانخفض الاستثمار الأجنبي.

وتعد إدلب، معقل الجهاديين في شمال غرب سوريا، من بين أفقر المحافظات في البلاد. لم يكن الضيق دائماً من صنع الإسلاميين. لكنهم وعدوا بأن «الإسلام هو الحل» و لم يكن كذلك.

وفي بلدان مثل مصر، أدت القوة العسكرية إلى طرد الإسلاميين من السلطة. (وكانت خيبة الأمل الشعبية تعني أنه لم يتم تفويتها دائماً). وفي المملكة العربية

السعودية والإمارات العربية المتحدة، تم حظر جماعة الإخوان المسلمين، وهي أقدم حركة إسلامية في العالم.

وفي العام الماضي، سجت تونس راشد

الغنوشي، الإسلامي الذي شغل منصب رئيس برلمان البلاد. وقد أثار التدين العلني حفيظة الحكومات أيضاً. وفي سبتمبر/أيلول، حظرت مصر النقاب أو غطاء الوجه في المدارس.

وتراجعت الجهادية العنيفة مع تراجع الإسلام السياسي. منذ عام ٢٠٠١، شنت الحكومات الغربية «حرباً على الإرهاب». وبعد مرور عقدين من الزمن، أصبحت «العروض المذهلة» في معظم أنحاء العالم شيئاً من الماضي.

وفي سوريا والعراق، دمر التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة خلافة تنظيم الدولة الإسلامية،

بالإضافة إلى قبول بعضها البعض، بدأت الدول الإسلامية في قبول اليهود أيضا

السياسي لدى المجلس الأطلسي، وهو مركز أبحاث أمريكي: «احذروا الهدوء». «يمكن أن يندثر بالانفجار القادم». لدى الإسلاموية عادة الارتداد. هزل كثيرون لوفاة الجهادية بعد مقتل أسامة بن لادن في عام ٢٠١١. ولكن بعد مرور عامين، اجتاحت الشرق الأوسط.

إن الإطاحة بحماس في غزة قد تؤدي إلى هدوء قصير الأمد، ولكنها قد تؤدي بمرور الوقت إلى تشتت أفكارها ومقاتليها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. وربما يتطور الإسلام السياسي ذاته إلى شيء أقل طائفية مع انتشاره، وربما يجمع أتباع السنة والشيعة معاً، لكن نزعتة القتالية قد تشتد. ويقول أندرو هاموند من جامعة أكسفورد: «إن العالم يحلم إذا اعتقد أن اللحظة الإسلامية قد انتهت».

ومن أجل إبقاء الإسلام السياسي هادئاً إلى حد معقول، فلا بد من رآب الصدع بين إسرائيل والفلسطينيين.

يجب على الأنظمة الإسلامية

في جميع أنحاء المنطقة أن تعالج بشكل عاجل الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي يتغذى عليها الإسلاميون.

إن الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط قادرة على تحمل تكاليف عقد الحرية الفردية وليس السياسية. ولكن الفقراء لا يستطيعون تحمل تكاليف الحماية الاجتماعية التي تضمنها.

ومع ذلك، فإن حبس الإسلاميين لن يفعل شيئاً للتعويض عن ذلك.

لقد ازدهر الإسلام في كثير من الأحيان في عالم متعدد الأديان. ويمكنها أن تفعل ذلك مرة أخرى.

هاوس، وهو مركز أبحاث بريطاني، إن حرب غزة «يمكن أن تكون قبلة الحياة للإخوان المسلمين». ومن الممكن أن تتسبب حماس، خارج الحكومة، في إحداث المزيد من الخراب. وفي محيط الإسلام، تشتعل النيران الإيديولوجية دون أن تنطفئ.

يزدهر الجهاديون في أفغانستان وشرق سوريا عندما يتراجع الكرد إلى ثكناتهم. إنهم يسيطرون على جزء كبير من منطقة الساحل ويتوغلون في أجزاء أخرى من أفريقيا. يقول راجان باسرا من قسم دراسات الحرب في لندن: «من السابق لأوانه الاحتفال بنهاية الجهادية».

وتحاول الحكومات في الشرق الأوسط قمع أي عودة للظهور، ويرى العديد من الحكام المسلمين

أن إحياء الإسلام السياسي يمثل تهديداً لأنفسهم بقدر ما يمثل تهديداً للغرب. بل وربما يدعمون هدف إسرائيل المتمثل في تدمير حماس، إن لم يكن وسائلها.

ولم تقم أي دولة قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل مؤخراً بقطع العلاقات، أو دعت أمريكا إلى مغادرة قواعدها الإقليمية.

وحظرت معظم دول الخليج الاحتجاجات والمواعظ تضامناً مع الفلسطينيين. وحتى قطر، حامية حماس وغيرها من القضايا الإسلامية، عرضت طرد الإسلاميين إذا طلبت حليفها أمريكا ذلك. كما نأت إيران ومحور المقاومة التابع لها عن القتال وتركت الجماعة تقاتل وحدها.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ الخلط بين الصمت والقبول. ويقول علي باكير، الخبير في الإسلام

تؤدي الحرب في غزة إلى تطرف العالم الإسلامي وترويجه

خطاب عنصري بامتياز



*ستران عبدالله

انه خطاب عنصري بامتياز والا ما معنى ان تشخذ الهمة القبائلية والاستقطاب القومي في حملة انتخابات ديمقراطية تتعلق بالادارة المحلية و الخدمات وهي لكل المكونات اذا كانت الادارة منصفة و تفكر ببعده نظر وطني وعدالة مسؤولة .

ما دخل العقال واليشماخ في التباري الديمقراطي اذا كان الخطاب السياسي خطابا معقولا ينبع من الروح الوطنية والتعايش بين المكونات في كركوك ؟ لقد اقتنعنا في السابق ان التعريب البعثي فيما مضى كان تعريبا سلطويا صداميا لا دخل للمكون العربي بهذا الظلم والتفرقة الوطنية.

ولكن بعض الخطاب الانتخابي يدفع باتجاه التصعيد والفزعة العروبية في مدينة حساسة مثل كركوك عانت في السابق ما عانتها من تمييز و من دق اسفين الخلاف بين المكونات.

فهل من متعظ وهل هناك من يستوعب الدرس التاريخي؟

»
ما دخل العقال
واليشماخ
في التباري
الديمقراطي
اذا كان الخطاب
ينبع من الروح
الوطنية
والتعايش؟
»